



PROVISIONAL

A/39/PV.16  
8 October 1984

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة عشرة

المعقودة بالمقر، في نيويورك،  
يوم الثلاثاء، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد لوساكا  
نائب : السيد غوموسيو غرانير  
(نائب الرئيس)  
(زامبيا)  
(بوليفيا)

- خطاب القائد دانييل اورتيجا سافيدرا منسق مجلس حكومة التعمير الوطني في جمهورية نيكاراغوا  
- المناقشة العامة [٩]

ألقي كلمة كل من :

السيد فراتز (النمسا)  
السيد اندريوتي (إيطاليا)  
السيد آل خليفة (البحرين)  
السيد يعقوب خان (باكستان)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750,2 United Nations Plaza، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة

من المحضر.

84-64091/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠ / ٤٠

خطاب القائد دانييل اورتيفسا سافيدرا منسق مجلس حكومة التعمير الوطني فسي  
جمهورية نيكاراغوا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستمتع الجمعية الآن الى خطاب  
منسق مجلس حكومة التعمير الوطني في جمهورية نيكاراغوا .

أصطحب القائد دانييل اورتيفسا سافيدرا منسق مجلس حكومة التعمير الوطني فسي  
جمهورية نيكاراغوا الى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني باسم الجمعية العامة ان  
أرحب في الأمم المتحدة بمعالي القائد دانييل اورتيفسا سافيدرا منسق مجلس حكومة التعمير  
الوطني في جمهورية نيكاراغوا . وأدعوه الى القا' خطابه امام الجمعية العامة .

القائد اورتيفسا سافيدرا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيدى،  
اود باسم وفد نيكاراغوا ان اعرب عن اغتباطنا لا نتخابكم رئيسا للدورة التاسعة والثلاثين  
للجمعية العامة .

ونقدم أيضا ترحيبنا الاخوى لبروني دار السلام حكومة وشعبا بمناسبة انضمامها السن  
مجتمع الدول المستقلة .

لقد برزت الأمم المتحدة الى حيز الوجود نتيجة لصرخة شعوب العالم التي انهكتها  
الحروب والاستغلال والابادة ، ما حطها على البحث عن منظمة تساعد على مقاومة وصد  
فرسان سفر الرؤيا الاربعة . ولا يستطيع احد ان يتجاهل الجهود التي قامت بها الامم  
المتحدة من اجل الدفاع عن السلم والعدالة والحرية واستقلال الشعوب .

بيد انه من سوء طالع البشرية هناك سياسات مدعمة بالاسلحة النووية تبتز مبادئ  
ميثاق الامم المتحدة وتهدهدها وتهاجمها . وهناك من جعلوا من سماتهم الرئيسية تحدى

قرارات هذه المنظمة والاستهزاء بها وتقويضها . وهناك من يدافعون عن اعمال مفرقة من حيث عدم معقوليتها وتهديداتها لمستقبل البشرية جمعاء .

ان هذه السياسات في آسيا وافريقيا والشرق الاوسط وامريكا اللاتينية وامريكا الوسطى تتسم باستخدام القوة وعدم الاكتراث بطبيعة المشكلات التاريخية التي تؤثر على شعوب تلك المناطق . فهي تهدف الى حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية عن طريق قتل من يعانون من الجوع والابقاء على الوضع الراهن لصالح الاقليات المميزة . ان هذه السياسات تتجاهل الأزمة الاقتصادية التي تؤثر على الشعوب ، وتقوم على نظرية الانتقاء الطبيعي التي تفضل بوضوح الأقوى وتسارع في سباق التسلح . وهذا يوضح السبب الذي يواصل من أجله هؤلاء الناس معارضتهم للمطالب المتمثلة في اتخاذ عمل فوري وجماعي من أجل البحث عن حلول للمشاكل الاقتصادية ، ومن ثم خوض النضال الحقيقي من اجل السلم والتنمية .

ان نيكاراغوا ما برحت ضحية هذه السياسة منذ القرن الماضي وحتى هذا القرن ، مع ما تركته هذه السياسة من تخلف واستغلال وحشي وانعدام العدالة والحرية ، وماختصار غياب الديمقراطية . وكان هذا شأن ديكتاتورية سوموزا ، آخر ثمرة لهذه السياسة البغيضة . واليوم ، فان نيكاراغوا حرة ، ولأول مرة في تاريخها بدأت تبني صرح الديمقراطية الحقة ، وأصبحت مثالا يحتذى به في الوطنية والقومية والاستقلال وعدم الانحياز ، وهذا لا يروق للولايات المتحدة .

وعندما تدبر نيكاراغوا نظام جنوب افريقيا بسبب سياسته العنصرية واخضاعه من ينبغي لهم ان يكونوا الحكام الشرعيين للارض ، فان هذا لا يروق للولايات المتحدة .

وقد ما تعرب نيكاراغوا عن تضامنها مع موزامبيق وانغولا وزامبيا وسيشيل وليسوتو وبوتسوانا وسوازيلند ، ومع المؤتمر الوطني الافريقي والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي ، فان هذا ايضا لا يروق للولايات المتحدة .

(القائد اورتيفغسا  
سافيدرا ، نيكاراغوا)

وعند ما تطالب نيكاراغوا بانسحاب اسرائيل غير المشروط من الاراضي المحتلة ، وحق الشعب الفلسطيني في الوجود كشعب وأمة ، وتتعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها مظله الشرعي الوحيد ، هذا ايضا لا يروق حكومة الولايات المتحدة .

وعند ما تعيد نيكاراغوا تأكيد تضامنها مع شعب وحكومة الجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية ، وعند ما ندين سياسة الاستفزاز حيال الجماهيرية العربية الليبية ، وعند ما نعرب عن تأييدنا للقضية العادلة لشعب تيمور الشرقية ، هذا ايضا لا يروق حكومة الولايات المتحدة .

وعند ما تشجب نيكاراغوا سياسة العدوان على فييت نام ولاوس وكمبوتشيا ، وعند ما نؤيد اعادة توحيد كوريا وانسحاب القوات الاجنبية من كوريا الجنوبية ، وعند ما نؤيد انهاء المناورات العسكرية ووضع حد للتطويق بالقوة . . . هذا ايضا لا يروق الولايات المتحدة .

ولا يرضي الولايات المتحدة ايضا ، ان تدافع نيكاراغوا عن حق بورتوريكو في تقرير المصير والاستقلال ، وان تطالب باعادة غوانتانامو الى اصحابها الشرعيين ، وبانهاء التهديدات التي تستهدف سلامة كوبا ، وان تدافع عن سيادة شعب وولادة ارجنتين على جزر مالغيناس ، وان تدعو الى تنفيذ معاهدات بنما بالكامل ، وانها الهجمات التي تشن من قواعد الولايات المتحدة هناك ، على شعوب امريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي .

وعند ما تدين نيكاراغوا الضربة الوحشية الموجهة للديمقراطية في شيلي ، وتؤيد في الوقت نفسه حق شعب هذا البلد في اعادة بناء حرياته الاساسية ، فهذا لا يروق حكومة الولايات المتحدة .

وعند ما تدين نيكاراغوا الجريمة المشينة المرتكبة باسم الحرية ضد شعب غرينادا وتطالب بانسحاب قوات الاحتلال الاجنبي ليتسنى لشعب غرينادا ممارسة حقه في حرية تقرير المصير ، فهذا ايضا لا يروق الولايات المتحدة .

وعند ما تؤيد نيكاراغوا تسوية النزاع في السلفادور من خلال التفاوض وبالطرق السلمية وهو النزاع الذي ينبغي للشعب السلفادوري نفسه ان يقوم بتسويته ، فهذا لا يروق حكومة الولايات المتحدة .

وعند ما تؤيد نيكاراغوا التغيير الديمقراطي في امريكا اللاتينية باعتباره خطوة اولى نحو حل المشاكل التي تجابهها شعوبنا ، فهذا ايضا مما لا يروق حكومة الولايات المتحدة . ان نيكاراغوا ترفض تقطيع اوصال دولة قبرص ، واطلان ما يبنى بجمهورية قبرص الشمالية ، وتدافع عن وحدة هذه الأمة الشقيقة غير المنحازة ، وعن سيادتها وسلامتها الاقليمية .

وتؤكد نيكاراغوا من جديد تأييدها لجهود بوليفيا من اجل استعادة مدخلها المباشر الى المحيط الهادئ .

كما تشعر نيكاراغوا بالأسى ازاء المواجهة بين دولتين غير منحازتين - هما ايران والعراق - وتطالب بانهاء استخدام الاسلحة الكيميائية ، ونحن تؤيد المحاولات الرامية الى التوصل لحل عادل ومشرف لهذا النزاع .

وحيث ان نيكاراغوا تريد السلم والعدالة والحرية والديمقراطية لشعوب العالم ، فاننا سنظل غير منحازين ، حتى وان كان ذلك لا يرضي سلطات الولايات المتحدة .

وحيث ان نيكاراغوا تريد لشعوب العالم السلم والعدالة ، والحرية والديمقراطية ، فاننا سنواصل ادانة الاستعمار والاستعمار الجديد ، والابريالية ، والفصل العنصرى ، والعنصرية ، وسنستمر في تأييد القضايا العادلة في جميع انحاء العالم ، حتى وان كان ذلك لا يروق لسلطات الولايات المتحدة ، وان كان يعنى ، بالنسبة لشعب ساندينو الباسل ، المزيد من التضحية ، والمعاناة والتهديدات ، والابادة .

ومنذ اربعين عاما مضت ، احتفلت البشرية بأسرها بنهاية كابوس ما . وقد كانت خمسة اعوام كافية لمشاهدة جميع احوال الغاشية التي فاقت كثيرا جحيم دانتي .

بيد ان بلدنا ، نيكاراغوا ، وهي بلد صغير لا يتجاوز تعداده ثلاثة ملايين نسمة ، يتعرض اليوم لسياسة ابادية تهدت خلال السنوات الثلاث والاشهر الثمانية الماضية في شكل حرب عدوانية سافرة وان سماها المعتدى حربا خفية ، وقد ابضحت هذه السياسة عند ما قدمت

ادارة الولايات المتحدة ملايين الدولارات للمضي في قتل افراد الشعب فسي نيكاراغوا والسلفادور ، وعند ما ناقشت التصرف غير المسؤول للمخابرات المركزية الامريكية المتمثل في عدم اخطارها المسبق للجنة المخابرات التابعة لمجلس الشيوخ بشأن زرع الالغام في موانئ نيكاراغوا ، بدلا من مناقشة هذا الامر بوصفه عملا ارهابيا ؛ وعند ما سقطت في بلدنا طائرات عمودية تابعة لجيش الولايات المتحدة وسقط رعايا امريكيون ، هم بدورهم خسائر ترتبت على سياسة التدخل هذه ؛ وعند ما يقتل الاطفال والشباب والنساء والمدرسون والاطباء ، وعند ما يدمر انتاج السكان ، وتدمر المدارس ومخزونات الغذاء ؛ وعند ما ترفض قرارات محكمة العدل الدولية في لاهاي وقرارات الامم المتحدة ، وتعتبر الولايات المتحدة نفسها القاضي والجلاد بين امم الارض .

وينطوى ذلك على انتهاك لتشريعات الولايات المتحدة الداخلية وللقانون الدولي . وتود نيكاراغوا ان تؤكد من جديد امام هذه الجمعية ايمانها بسلامة الميثاق واستعدادها لحل المشاكل والنزاعات الدولية على نحو سلمي عن طريق الوسائل المنصوص عليها في الميثاق ، ومقتضى القانون الدولي ، ومن أبرز هذه الوسائل حق اللجوء الى محكمة العدل الدولية في لاهاي .

وهذا ما جعلنا نبذل جهودا لا حصر لها من أجل السلام لشعب نيكاراغوا وشعوب أمريكا الوسطى . ولهذا لجأت نيكاراغوا الى محكمة العدل الدولية التي كان قرارها الذي اتخذته في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٤ شديدا الوضوح في أمره للولايات المتحدة بأن توقف على الفور جميع الأعمال العسكرية وشبه العسكرية ضد نيكاراغوا ، لأنها تشكل انتهاكات واضحة وخطيرة للقانون الدولي ، ولحق نيكاراغوا في أن تقرر مستقبلها بحرية . ولقد قوبل ازدياد الولايات المتحدة واحتقارها لقرار المحكمة ، بالاستهجان من قبل المجتمع الدولي . وكل شيء في الواقع يشير الى أن هذه الجهود ، واستعداد نيكاراغوا الثابت لتحقيق السلام ، لا يلقى الاحترام من حكومة الولايات المتحدة التي تصعد عدوانها العسكري والاقتصادي على نيكاراغوا . لقد استجابت حكومة الولايات المتحدة لكل مبادرة سلام من نيكاراغوا ، أو من مجموعة الكونتادورا بالهجمات الارهابية وهانشاء القواعد العسكرية واقامة بنية اساسية كاملة من أجل اطلاق العنان لعمل عسكري ضخم ومباشر ضد نيكاراغوا . ولحوالي عامين تقريبا ، قامت الدول الاعضاء في مجموعة الكونتادورا بجهود نبيلة جادة لتعزيز السلام في أمريكا الوسطى . ولقد حظيت هذه الجهود بتأييد واسع من العالم بأسره ، بما في ذلك مجلس الأمن ، وهذه الجمعية العامة . ونتيجة لهذا العمل ، قدمت مجموعة الكونتادورا الى بلدان أمريكا الوسطى " وثيقة السلم والتعاون في أمريكا الوسطى " . والمطلوب الآن من حكومات أمريكا الوسطى وحكومة الولايات المتحدة - التي لا يستطيع أحد أن ينكر تورطها في النزاع - أن تعرب بوضوح وبشكل قاطع عن موافقتها . ولقد قامت نيكاراغوا بذلك بالفعل . ففي ٢١ أيلول/سبتمبر أبلغنا حكومات بلدان مجموعة الكونتادورا رسميا قرارنا بالتوقيع فورا على وثيقة ٧ أيلول/سبتمبر ، دون تعديلات أو تغييرات من أي نوع ، أي تماما كما وضعتها مجموعة الكونتادورا .

واليوم ، أمام هذه الجمعية ، وأمام ضمير العالم ، فاننا نؤكد رسميا من جديد قرار نيكاراغوا ، وندعو قادة بلدان أمريكا الوسطى الى الانضمام اليها في تأييد هذه الوثيقة لصالح السلم والهدوء لشعوبنا . وفي الوقت نفسه فاننا نحبي موقف حكومات الاتحاد الاقتصادي الاوروبي واسبانيا والبرتغال ، التي أيدت تلك الوثيقة في المؤتمر الذي عقد مؤخرا في سان خوزيه .

لقد قالت سلطات الولايات المتحدة انها تؤيد مجموعة الكونتادورا ، وأن دبلوماسيتها قاموا دون كلل بجولات حول منطقتنا وحول العالم زاعمين أنهم يدافعون عن هذه المفاوضات وعن السلام . والمجتمع الدولي له الحق في أن يتوقع من حكومة الولايات المتحدة أن تؤيد وثيقة الكونتادورا دون أية شروط ، وذلك بالاعراب فورا عن استعدادها لتوقيع البروتوكول الاضافي .

ان الرياح التي تهب الآن على امريكا الوسطى تحمل في طياتها خطر محرقه تحيق بشعبونا . واليوم ان نناشد من اجل السلام في هذه الهيئة التي انبثقت هي نفسها من انقراض الحرب ، لكي تدافع عن السلام ، فان نيكاراغوا لا تزال تتعرض لأعمال الابطادة التي ترتكبها السياسات الارهابية لسلطات الولايات المتحدة .

ووسط كل هذه الأحوال فاننا نبذل جهودا استثنائية حقا من أجل أن نكرس - عن طريق الانتخابات - ثورتنا الديمقراطية الأمية التعددية وغير المنحازة التي تدافع عن نظام اقتصادى مختلط .

ولكن رغم هذه الجهود لاعادة تعمير بلدنا ، واعطاء الديمقراطية طابعا مؤسسيا يتزايد عدد الضحايا . وحتى اليوم أصيب ما يربو على ٧٠٠٠ من مواطني نيكاراغوا بما في ذلك الأطفال ، والامهات والشباب والشيوخ ، وهذا يمثل بالمقارنة النسبية اكثر من ثلاثة اثال عدد الضحايا الامريكيين في حرب فيتنام .

وفضلا عن ذلك هناك الاضرار الهوي بالاقتصاد ، كأثر مباشر للعدوان الاجنبي . فالجمعيات التعاونية والمراكز الصحية والمدارس والأجهزة ومعدات البناء ومراكز الرعاية اليومية ومخزونات الغذاء والمساكن يجرى تدميرها من جراء سياسة الارهاب اليومية . ولقد بلغت خسائرنا خلال الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٨٤ ، ٢٣٧ مليون دولاره وهذا يمثل ، على أساس النسبة المئوية ، ١.٢ بليون دولار من حصيلة صادرات الولايات المتحدة و ٢٨ بليون دولار من حصيلة صادرات الاتحاد الاقتصادى الاوروبى خلال نفس الفترة . ويتمين أن نضيف الى هذه الارقام الائتمانات والمنح والقروض وغيرها التي لم تعد نيكاراغوا تحصل عليها نتيجة لضغط الولايات المتحدة على الحكومات والوكالات المتعددة الاطراف .

ان نيكاراغوا اليوم بلد محاصر يتعرض لهجوم ولحرب غير عادلة وغير قانونية تهدد  
بالانتشار . لقد اقامت الولايات المتحدة بنيات أساسية عسكرية ضخمة في أراضي هندوراس  
بالقرب من حدود نيكاراغوا ، كما فرضت وجودها العسكري أيضا على أراضي كوستاريكا—  
المتاخمة لنيكاراغوا . وتتشر السفن الحربية للولايات المتحدة بقرب سواحلنا كنوع من التهديد ،  
وينتهك طيران الولايات المتحدة وطائراتها العسكرية مجالنا الجوي .

ان عشرات المرتزقة ، ومن بينهم مواطنون من الولايات المتحدة ، يعملون لحساب وكالة المخابرات المركزية ، ويقودون الطائرات والطائرات العمودية التي تشن الهجمات ضد الأهداف الاقتصادية والمدنية والعسكرية ، وتقوم بتمويل قوات المعتدى . ويعمل آلاف المرتزقة كجيش كامل من قواعدهم في هندوراس وكوستاريكا ، ويقومون بعطيات يتم تنسيقها وتوجيهها من القواعد العسكرية في بنما التي لا تزال تحتلها الولايات المتحدة .

ويجرى اعداد خطط جديدة في البنثاغون ووكالة المخابرات الامريكية وتستهدف هذه المرة منع انتخابات ٤ تشرين الثاني /نوفمبر في نيكاراغوا . انهم يفكرون في زرع الألغام في موانئنا مرة اخرى ، وشن الهجمات علينا جوا وبحرا ، وغير ذلك من أعمال .

وشمة استعداد لبدء شن هجمة عسكرية في ١٥ تشرين الاول /اكتوبر من هذا العام وقد تركزت بالفعل قوات المرتزقة التابعة لوكالة المخابرات الامريكية والبنثاغون في المناطق المتاخمة لنيكاراغوا في هندوراس وكوستاريكا .

وكذلك تقف قوات الولايات المتحدة التي قد تستخدم في عمليات القصف وابرار القوات والغزو المباشر لنيكاراغوا على أهبة الاستعداد .

وحكومات امريكا الوسطى ايضا مستعدة . وسوف تقوم بالدخول في تشكيلات طلب " معونة " من الولايات المتحدة من أجل استئصال " التهديد السانديني " من المنطقة . كما يقف مستعدا أيضا العميل " بول سكون " الذي ينتوى تنصيبه مستقبلا رئيسا للولايات المتحدة في نيكاراغوا . ولديهم الممثلون ، كل واقف في مكانه المحدد ومستعد للقيام بدوره الذي حفظه عن ظهر قلب . وقد أعدوا كذلك تقديرات الخسائر التي ستصيب الولايات المتحدة في حالة وقوع التدخل المسلح . انهم يحاولون تكرار العمل الشائن الذي ارتكبه ضد غرينادا ، ولكن هذه المرة ضد نيكاراغوا .

في الفترة من ١٢ آب/اغسطس ١٩٨١ حتى ٢٦ أيلول /سبتمبر ١٩٨٤ بذلت نيكاراغوا جهودا لا حصر لها من أجل السلام في مباحثات ثنائية مع الولايات المتحدة تضمنت ١٦ لقاء مع ممثلي حكومة الولايات المتحدة .

(القائد اورتيفيلا  
سافيدرا ، نيكاراغوا)

وبالرغم من المقترحات المحددة التي قدمتها نيكاراغوا فان الولايات المتحدة ما فتئت تأتي بردود غامضة أو بردود لا يمكن وصفها الا بأنها تفتقر الى الجدية . وفي مانزانيو بالمكسيك كان موقف نيكاراغوا واضحا تماما ومتسقا ومرنا في الرد على شواغل الولايات المتحدة التي تزعم أن أمنها في المنطقة مهدد من جراء الثورة النيكاراغوية . اننا ما فتئنا نتسم بالثبات والمعقولية في اقتراح اتخاذ تدابير محددة يكون من شأنها ايجاد اطار للأمن المتبادل لكل من الولايات المتحدة ونيكاراغوا . ان شعب نيكاراغوا التواق الى السلام على استعداد لمواصلة الدفاع عن استقلاله وحرية وديمقراطيته وحقه في تقرير المصير . اننا نعلم أن قادة الولايات المتحدة ضحايا لتاريخهم في التدخل والعدوان . ان لا يوجد مكان في العالم لم يعان على نحو أو آخر من آثار هذه السياسات . ان البشرية جمعاء يتعين عليها أن تناشد حكام الولايات المتحدة التحلي بالتعقل والحكمة . وفي هذه الدورة العادية التاسعة والثلاثين للجمعية العامة ، وفي هذا الشهر تشرين الأول / اكتوبر من عام ١٩٨٤ ، فان شعب نيكاراغوا يريد أن يسجل رغبته الأكيدة في السلام بينما يدافع عن الحرية والعدالة والديمقراطية . وان لم يأت السلام واستمرت الحرب ، مع احتمال التدخل العسكري في الولايات المتحدة ، فليعرف العالم أن شعب نيكاراغوا - الشعب الحافي رث الثياب خاوي البطون - سوف يقاتل حتي النهاية حتي يتحقق السلام ، اما بهزيمة الغزاة واما بلا استشهاد اذا لم يدع لنا العدوان الامبريالي خيار آخر . تلك هي معنوياتنا ، وهي نفس المعنويات التي مكنت شعوب أوروبا من خوض نضال المقاومة ضد اداة الحرب الفاشية منذ . ٤٤ عاما . ونحن على يقين من أن تضحيتنا لن تضيع هباء ، ونعرف أن الملايين الثلاثة ، وهم افراد الشعب النيكاراغواي يمكن ابادتهم جميعا عن بكرة أبيهم ، ولكننا سنكون مثالا ، وسوف ينتصر هذا المثال وينتشر بين شعوب العالم ، وكذلك بين شعب الولايات المتحدة نفسه . هذا هو اسهامنا في السلام .

اننا نود أن نناشد حكام الولايات المتحدة ، من أجل السلم ومن أجل سعادة شعبينا ، أن يفكروا في المسؤولية الجسيمة التي تقع على عاتقهم في الوقت الراهن ، ومن ثم أن ينبذوا طريق الحرب ، وينضموا اليينا في السعي من أجل السلم . وعلى هذا النحو ، يمكننا أن نبدأ عهدا جديدا في العلاقات بين بلدينا لصالح شعبينا ، بما في ذلك المصلحة الحقيقية لشعب الولايات المتحدة ذاته .

من حق العالم أن يعرف ما اذا كانت الولايات المتحدة على استعداد للعيش في سلام مع شعوب امريكا الوسطى ، أو انها تصر على فرض الحرب علينا .

من حق العالم أن يطلب من حكام الولايات المتحدة الحاليين اجابة واضحة محددة على سؤال محدد تماما : هل هم مؤيدون أم معارضون لوثيقة السلم والتعاون في امريكا الوسطى ، التي قدمتها مجموعة كونتادورا في ٧ أيلول / سبتمبر الى جميع حكومات امريكا الوسطى ؟ هل هم مع السلم أم ضده ؟

ما أكرر النصوص التي تم الاستشهاد بها عن الفلاسفة والساسة وكبار المفكرين ممن على هذه المنصة الرفيعة . وأود أيضا أن استشهد بكلمات المسيح عيسى الناصري المتواضع الذي قال " طوبى لصانعي السلام " ( انجيل متي ، الاصحاح الخامس : ٣ ) .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر منسق مجلس حكومة التعمير الوطني في جمهورية نيكاراغوا على البيان الهام الذي أدلى به للتو .

اصطحب القائد دانييل اورتيجا سافيدرا منسق مجلس حكومة التعمير الوطني فسي جمهورية نيكاراغوا الى خارج قاعة الجمعية العامة .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : أود أن أذكر الممثلين بالمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة المعقودة يوم الجمعة ، ٢١ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ ، والقاضي بعدم الاعراب عن التهانى في قاعة الجمعية العامة اثر القاء الكلمات . هل لي أن أضيف اني أعترم العمل على تطبيق هذا المقرر تطبيقا صارما وبصورة دائمة توخيا للانصاف تجاه جميع الوفود . وأود أن أناشد جميع الأعضاء التعاون في تنفيذ هذا المقرر الصريح لهذه الجمعية .

البند ٩ من جدول الأعمال ( تابع )

### المناقشة العامة

السيد غراتز ( النمسا ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : يسرني أيما سرور أن أنقل لكم سيدى تهانى النمسا بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة . اننا نحياكم بصفتكم مثلا مرموقا لافريقيا ، ولبلد تتمتع النمسا معه بعلاقات وثيقة وودية . ان تجربتكم الدبلوماسية الثرية والتزامكم المعروف تماما بقضية الأمم المتحدة يكفلان للجمعية العامة قيادة موضوعية وبناءة .

كما نود أيضا أن نعرب عن شكرنا العميق لسلفكم السيد خورخي ايويكا الذي أدار دفة الجمعية العامة بحنكة ومهارة فائقتين . واننا ممتنون له حقا على ما قدمه من مساهمة فسي أعمال المنظمة .

وأود أن أرحب أحر ترحيب بوفد بروني دار السلام ، الدولة العضو الجديدة . ونحن نتطلع الى أن نتعاون معها تعاوننا مشرا وثيقا .

قبل بدء هذه الدورة من دورات الجمعية العامة ، كانت العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تتسم بازدياد الاتجاه نحو المواجهة ، وانعدام الثقة وتبادل الاتهامات ، وفوق كل شيء ، استمرار سباق التسلح المدمر . أما اجتماعات الأسبوع الماضي فتشجعنا على أن نأمل في أن الحوار سيستأنف . ويتوقع العالم تخفيفا لحدة التوتر وخفضا للمخزونات الهائلة للأسلحة .

وفي أوروبا ، منطقتنا ، تسهم النمسا في تعزيز الأمن والتعاون وذلك بمشاركتها النشطة في أعمال مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . هذه العملية ذات أهمية خاصة للدول الأوروبية الصغيرة لأنها تتيح لهذه الدول فرصة فريدة للقيام بدور نشط في صوغ مستقبلها . وهكذا ، فإن مؤتمر ستوكهولم وكذلك الاجتماعات المقبلة في بودابست وأوتاوا تعد ذات أهمية بالغة .

ان الحالة الاقتصادية العالمية تتطلب تعاوننا قويا بين الشمال والجنوب للتخفيف من محنة البلدان النامية . فعبد الديون التي اضطرت بلدان نامية كثيرة الى تحمله يؤدي الى مزيد من التدهور في مستويات معيشتها . وهذه المشكلة لا يمكن حلها بالعمليات المصرفية وحدها ، ولكنها تتطلب في رأينا ، أن تقوم الحكومات في البلدان الدائنة بالمشاركة في تحمل المسؤولية .

ولا تزال حقوق الانسان والحريات الأساسية مهمة على نطاق واسع . ويلقي القمع والاضطهاد السياسي والاستغلال الاقتصادي ظلالا كئيبة على حياة الملايين من البشر . والسلم يتهدده عدد كبير من الصراعات والأزمات الإقليمية في الشرق الأوسط وأمريكا الوسطى وكمبوديا وأفغانستان وقبرص والجنوب الافريقي .

ان الامين العام ، بيريز دي كوييار ، في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة ، حدد في لغة واضحة وشجاعة العقبات التي تقف أمام سير العمل بكفاءة في الأمم المتحدة . ونحن نؤيد اقتراحاته بزيادة فاعلية المنظمة . ونضم صوتنا اليه مناشدين الدول الأعضاء جميعا ألا تنقل الجدل السياسي الى الوكالات المتخصصة . ان النمسا تؤيد جهود الرامية الى تعزيز المنظمة كأداة لصيانة السلام والنهوض بالتعاون الدولي . ان عمليات صيانة السلم

التي تقوم بها الأمم المتحدة لاتزال تلعب دورا أساسيا . ونحث الدول الأعضاء جميعا أن تشارك في تمويلها .

أما الذكرى السنوية الأربعون لانشاء الأمم المتحدة ، والتي سيحتفل بها في عام ١٩٨٥ ، فتتيح فرصة نرحب بها للتفكير الجاد في تحسين أداء المنظمة العالمية فلنستكشف معا كل امكانيات الاستفادة على نحو أفضل من الأمم المتحدة في معالجة مشاكل البشرية الحاضرة وتحديات المستقبل . ولا بد أن نولي اهتماما أكبر بالبعد الاجتماعي للتنمية والسياسات الاقتصادية التي لا تضعف النسيج الاجتماعي للمجتمعات وهياكلها الديمقراطية بل تدعمها . ونحن مقتنعون بأن الأمم المتحدة يمكن أن تلعب دورا بالغ الأهمية في معالجة هذه القضايا الأساسية ، والنهوض بالسياسات التي يمكن أن تكون مفيدة ، وخاصة بالنسبة للأعضاء الأضعف في المجتمع الدولي .

وفي دورات سابقة للجمعية العامة ، شرحت النمسا مواقفها فيما يتعلق بكثير من البنود الهامة في جدول الأعمال . هذه المواقف ما زالت ثابتة ولم تتغير . واليوم أود أن أركز على مشكلات أربع .

أود أن أبدأ بحقوق الانسان ، لأن الفرد ورفاهته هي على أي حال الدافع الأساسي لكل عمل سياسي . وهناك شواهد كثيرة على وجود فجوة متزايدة الاتساع بين قواعد حقوق الانسان المقبولة عالميا والواقع المظلم في دول كثيرة . وعلى كل أعضاء الأمم المتحدة التزام بتغيير هذا الوضع الذي يعد اهانة لكرامة الانسان .

وثمة مجالان كان لا بد أن يحرز فيهما تقدم منذ أمد طويل وهما الغاء التعذيب وتقييد عقوبة الاعدام أو الغاؤها . ونحن نشق بأن الجمعية سوف تكمل بنجاح الصكوك القانونية المتصلة بهذا الموضوع ، وسنواصل الاسهام بنشاط في تحقيق هذا الهدف .

ان وضع حقوق الانسان موضع التنفيذ يتطلب جهودا مكثفة من جانب كل دولة داخل حدودها ، فضلا عن الجهود المبذولة على الصعيدين الاقليمي والعالمي . ومن الأمور الواعدة بشكل خاص اتخاذ خطوات محددة في اطار كل اقليم لتحسين حماية الحقوق والحريات الأساسية . وفي هذا السياق ، فان الدول الأعضاء في المجلس الأوروبي سوف

تجتمع في فيينا في آذار / مارس ١٩٨٥ لعقد مؤتمر لحقوق الانسان .

ودعوني أؤكد لكم أنه عندما نتحدث النمسا عن تأييد حقوق الانسان في منطقة أو دولة بعينها ، فان دافعنا الوحيد هو الاهتمام بالفرد وحرية وكرامته .  
كذلك تؤمن النمسا بأن كل حقوق الانسان مترابطة . فكرامة الانسان لا يمكن الحفاظ عليها حين لا تتوفر الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المواتية . ومن ناحية أخرى ، فان الظروف الاجتماعية والاقتصادية المناوئة لا يمكن أن تبرر حرمان الأفراد من حقوقهم وحررياتهم .

ان أمريكا الوسطى هي احدى تلك المناطق التي نجد فيها أن انكار حقوق الانسان أدى الى دورة من العنف واراقة الدماء ومعاناة الانسان . وفي الوقت نفسه ، نشهد اتجاهات متزايدة نحو التدخل الخارجي . كما أن المواجهة بين الشرق والغرب تلقي بظلالها على أمريكا الوسطى .

ويقوم موقف النمسا الثابت على الرأي القائل بأن ايجاد حل للأزمة في أمريكا الوسطى لا يمكن أن يتأتى الا عن طريق دول المنطقة نفسها ، وان الجهود الرامية الى تحقيق الوفاق الوطني واعادة الديمقراطية في البلدان كل على حدة لا بد أن تقترن بحوار بين كل الدول والقوى السياسية في أمريكا الوسطى . وحتى يتحقق لها النجاح ، فان عملية السلام السياسية لا بد أن تدعمها اجراءات لتحقيق تقدم اقتصادي وعدالة اجتماعية . وهذه الحاجة يجرى الاعتراف بها على نحو متزايد . وما يشجعنا في هذا الاتجاه اجتماع دول الاتحاد الاقتصادي الأوروبي مع مجموعة كونتادورا ودول أمريكا الوسطى في سان خوسيه . وسوف تواصل النمسا تأييدها لعملية كونتادورا باعتبارها مبادرة مستقلة من جانب أمريكا اللاتينية من أجل تحقيق السلم والتقدم . ونقدر قبول دول أمريكا الوسطى ولا سيما نيكاراغوا لوثيقة كونتادورا الخاصة بالسلم والتعاون . ونحن مقتنعون بأن كل الأطراف سوف تواصل العمل من أجل احلال سلام دائم في المنطقة .

ان الأزمة المستمرة في افريقيا تثير قلقا خاصا فافريقيا اليوم تواجه تحديين : التحدي المباشر للبقاء ، والتحدي الطويل الأمد وهو تحدي التنمية . وقادة افريقيا جديسون بالشئ لأنهم قرروا أن يعتمدوا أولا وقبل كل شيء على جهودهم الذاتية .

ومع ذلك ، فان أزمة افريقيا لا يمكن للشعوب الافريقية وحدها أن تتغلب طبيها .  
فسوف يكون من المطلوب تقديم المزيد من المساعدات . وهكذا ، فنحن نشعر بالقلق ازا  
الصعوبات التي برزت خلال عطية ادارة التغذية الأخيرة للمؤسسة الانعائية الدولية ، وازا  
المشكلات الحالية التي يواجهها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية . وفوق كل شيء ، فنحن  
في حاجة الى التزام أقوى من كل الأطراف بصرف النظر عن النظم الاجتماعية والخلفيات  
التاريخية . وهذا يتطلب فهما أكبر لمشاكل المد يونية التي تواجه الكثير من البلدان النامية .  
ونحن أيضا بحاجة الى تقديم أفضل للصعاب الاجتماعية والسياسية الناشئة من برامج التكيف  
المؤلمة التي تشتد قسوتها على الفقراء أكثر من غيرهم .

ترحب النمسا بالمبادرة الافريقية التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة . وقد شاركنا بنشاط في مداوات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن هذا الموضوع . ونأسف لعدم التوصل الى اتفاق بشأن اطار العمل .

ان بلادي ستزيد جهودها لتقديم المساعدة الى افريقيا . ان هذه القارة - وقبل كل شيء أقل البلدان نموا فيها - هي بالفعل موضع اهتمام رئيسي للمساعدة الانمائية النسائية .

ونعتقد اعتقادا راسخا بأن التنمية السلمية والمتناسقة لافريقيا لا يمكن أن تنجح بغير القضاء على نظام الفصل العنصري البغيض الذي يشكل أخطر انتهاك للكرامة وحقوق الانسان .

ولا تزال القضية الفلسطينية مطروحة أمام الأمم المتحدة لعدة سنين . وعاما بعد عام يصبح حلها أكثر صعوبة . وهكذا أصبح الشرق الأوسط بؤرة صراع دائمة وتهديد يهدد خطيرا للسلم العالمي .

لقد تم اقتراح خطط كبيرة لحل الصراع . وأود أن أشير الى مقررات مؤتمر القمة العربي في فاس ، وخطبة ريغان لآيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، والتي أكدها رئيس الولايات المتحدة أمام هذه الجمعية . ان المبادرة المصرية الفرنسية التي قدمت في اطار الأمم المتحدة تتضمن أيضا مقترحات قيمة .

ان موقف النمسا واضح : فنحن نرفض السياسات القائمة على التفوق العسكـرى واحتلال الاراضي الأجنبية . ولا بد لآى حل أن يستند على انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة ، والاعتراف بوجود اسرائيل بوصفها دولة مستقلة وذات سيادة داخل حدود آمنة ومعترف بها ، بالاضافة الى الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، بما فيسي ذلك حقه في اقامة دولة خاصة به .

اننا ، ومعنا أغلبية أعضاء هذه الجمعية ، مازلنا نعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها ممثلا للشعب الفلسطيني وناطقا باسمه . وبالتالي لا بد من اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في جميع الجهود الرامية الى ايجاد حل عادل وسلمي .

ان سياسة اسرائيل القائمة على الضم بحكم الأمر الواقع تنتهك القانون الدولي .  
 ونحن ندين بقوة سياستها المتمثلة في انشاء المستوطنات في الأراضي المحتلة .  
 يتعين على جميع الأطراف في الصراع - أي الاسرائيليين والفلسطينيين وكذلك  
 الدول العربية - ان تبذل جهودا جديدة من أجل السلم . ان الشروع في هذه العملية  
 السلمية لا يمكن أن ينتظر طويلا . ان الوقف الفوري لسياسة اقامة المستوطنات في الأرض  
 المحتلة ، ووضع حد للهجمات داخل اسرائيل ، والانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من  
 الجنوب اللبناني هي أمور لازمة لخلق الثقة الضرورية من أجل عقد مفاوضات ناجحة .  
 واسمحوا لي الآن أن أتحدث بايجاز عن مشكلة اقليم التيرول الجنوبي ، وهو موضوع  
 يهم النمسا مباشرة . اننا نتمتع بعلاقات طيبة وودية مع ايطاليا باعتبارها من أهم جيراننا .  
 وقد ازدادت هذه العلاقات تحسنا نتيجة الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس الوزراء كراكسي  
 ووزير الخارجية اندريوتي الى فيينا في شباط / فبراير الماضي .  
 في عام ١٩٦٩ ، أدت قرارات الجمعية العامة التي اتخذت في عامي ١٩٦٠  
 و١٩٦١ ، الى عقد اتفاق بين النمسا وايطاليا بشأن اطار جديد للحكم الذاتي لاقليم  
 التيرول الجنوبي ، ومع هذا ، وبعد ١٥ عاما ، فان بعض أحكام هذا الاتفاق لم تنفذ  
 بعد . ويصدق ذلك بصفة خاصة فيما يتعلق باستخدام اللغة الألمانية . ورغم الاتفاق من  
 حيث المبدأ في ايار/مايو ١٩٨٣ ، بين الحكومة الايطالية والأقلية المعنية ، فان هذا  
 الحكم الهام لم ينفذ مع الأسف حتى الآن . وقد أدى ذلك الى زيادة كبيرة في شعور سكان  
 اقليم التيرول الجنوبي بالقلق . ونحن على ثقة من أن الوعد الذي قطعه رئيس الوزراء كراكسي  
 في فيينا لتنفيذ هذا الحكم سوف يتحقق عما قريب .  
 لقد لاحظت النمسا مع الارتياح أن التأكيد الذي قدمه رئيس الحكومة الايطالية فيما  
 يتعلق بانشاء قطاع مستقل ذاتي للمحكمة الادارية الاقليمية في " بوزن" قد تم احترامه بسن  
 التشريع المناسب . ان الالتزامات التي قدمها كل من رئيس الوزراء كراكسي في فيينا ، ووزير  
 الخارجية اندريوتي في البندقية تزيد من ثقتنا في أن الحكومة الايطالية ستتخذ قريبا  
 الخطوات المتبقية لتنفيذ الحكم الذاتي لاقليم التيرول الجنوبي ، تنفيذنا كاملا ومقبولا  
 للطرفين .

ان المسائل التي تناولتها تربطها عناصر مشتركة أكثر مما قد يلاحظ المرء للوهلة الأولى . ففي كل مثال نجد أن مفتاح الحل السلمي لها يكمن في الاستعداد للدخول في الحوار ، واحترام حقوق الآخرين ، والرغبة في التوصل الى حل وسط . ان تجربة النمسا تشجعنا على النهوض بعلاقات ودية وثيقة مع كل الجيران ، وتصوغ نهجنا ازاء حل الصراعات الاقليمية ، وتحفزنا على التعاون في المنظمات الدولية .

اسمحوا لي أن أختتم بياني باحدى ذكرياتي الشخصية : بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بوقت قصير ، التقيت بعدد كبير من الشباب من جميع أرجاء أوروبا . وقد أتينا من قرى ومدن مدمرة في قارة خربتها الحرب . كانت لدينا ممتلكات شخصية قليلة ، ولم يكن عندنا ثروات ، وكانت بلداننا حطاما . ولكن كانت لدينا ثلاثة أشياء : الأمل والتفاؤل وايمان لا يتزعزع بقدرتنا على اعادة بناء بلداننا والقضاء على الكراهية وانعدام الثقة واقامة عالم جديد .

ومنذ ذلك الحين تحقق الكثير . والآن وقد وصلنا الى عمر أكر نضجا ومراكز مسؤولة ، لم نعد واثقين من قدرتنا على حل مشاكل العصر بل ونشعر بالتشاؤم العميق . فلنعالج المشاكل التي نواجهها بتفاؤل وأمل وايمان بمستقبل البشرية . ولنستعد الروح التي كنا نتحلّى بها في شبابنا . اننا مدينون بذلك لشباب اليوم الذي نصوغ عالمه .

السيد اندريوتي ( ايطاليا ) ( ترجمة شفوية عن الفرنسية ) : سيدى ،

أود بادئ ذي بدء أن أتقدم لكم بأحر التهاني على انتخابكم لرئاسة الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . انكم تمثلون زامبيا ، وهو البلد الذي تربطنا به روابط عميقة من الصداقة . والوفد الايطالي على اقتناع بأن أعمال الجمعية العامة تحت قيادتك ستسير بطريقة بناءة ويود أن يؤكد لكم على تعاونه الخالص .

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا الحار لسلفكم السيد خورخي

ايويكا ، الذي ترأس مداوات الدورة الثامنة والثلاثين بمهارة وكفاءة .

ويسرني سرورا كبيرا أن أرحب بحرارة ببروني دار السلام بمناسبة انضمامها للأمم

المتحدة . وترى ايطاليا أن هذا الانضمام يمثل خطوة جديدة نحو هدف المنظمة ، ألا وهو

العالمية . ونحن نعتزم اقامة علاقات تعاون مشمرة مع هذا العضو الجديد .

ان الحالة الدولية تتعارض بشكل متزايد مع أهداف السلم والعدالة والتنمية  
الانسانية التي حددها الميثاق . واذ ندرك هذا التعارض لا ينبغي لنا أن نشعر بالاحباط  
ولسوء الحظ ، فكما نعلم جميعا ، لا تتوفر للأمم المتحدة السبل المناسبة للارغام وبالتالى  
يتعين علينا أن نعمل على التأشير على ضوائر الأفراد وبشكل خاص على ضوائر الشباب .  
ومع ذلك فاننا نؤمن ايمانا راسخا أنه يتعين على الدول جميعها أن تهدي فسي  
سياستها ، الرغبة في اعطاء هذه المنظمة فرصة للعمل دافعا من السلم واحترام حقوق  
الانسان . واننا نشعر بأن الصالح العام يجب أن يكون له أولوية على الصالح الوطنىة  
المحددة ضد النظر في مسائل معينة . ان لنا جميعا مصلحة أساسية في ضمان قدرة الأمم  
المتحدة على العمل . وسأعطىكم بعض الأمثلة على ذلك .

ان مسألة الألغام التي بعثت بطيش في البحر الأحمر في الصيف الماضي هي فسي  
رأينا مشكلة كان يتعين على الأمم المتحدة ، بل كان في استطاعتها ، أن تتناولها ، نظرا  
لأن أمن هذا السرالمائي الحيوى أمر هام لكل دولة . ولخيبة أملنا الكبيرة لم يكن الأمر  
كذلك ، وشعرت ايطاليا وبعض البلدان الأخرى أن من الضروري أن تستجيب لنداء مصر ولندا  
الدول الأخرى المتأثرة بشكل مباشر . ولهذا السبب ، ولأن ايطاليا بلد يقع في حوض البحر  
الأبيض المتوسط ، قررنا أن نساعد على تطهير هذا السرالمائي من الألغام .

وهناك مصدر آخر محتمل للتوتر الدولي ، يصبح حادا بين فترة وأخرى ، يتعلق  
بحقيقة أن القواعد المتعلقة بائداد المياه الإقليمية وحقوق الدول على هذه المياه والمياه  
التاخية لاتحظى بالاحترام العالمي الواجب . اننا نعتقد أن الأمم المتحدة تستطيع ،  
حتى في هذا المجال الحساس أن تعمل بفعالية لتطبيق القانون في اطار الأحكام الدولية  
القائمة ، وللمنهوض بالتحسينات المنشودة .

وأخيرا ثمة مجال آخر تستطيع الأمم المتحدة أن تتدخل فيه بشكل فعال ، بلاضافه  
الى ماتضطلع به من عمل جيد ، وهو مجال مكافحة المخدرات - الآفة التي تؤثر على كسل

شعوب العالم . فشباهنا ، ومستقبله مهدد ان بالخطر . وبالتالي يتعين علينا أن نضافر جهودنا وأن نستخدم كل السبل المتوفرة لضمان نجاح هذا العمل المشترك .  
لقد أكد الأمين العام في تقريره السنوى ، من جملة أمور ، على أن العام الماضى قد تميز :

"بتوتر في العلاقات بين الدول الكبرى زاده حدة الافتقار الى احراز تقدم ملموس في نزع السلاح ومراقبة التسلح" ( A/39/1 ، ص ٢ ) .  
انني أعتقد أن تعليق المناقشات الخاصة بتحديد يد الأسلحة النووية وتخفيضها في الوقت الذى تتر فيه العلاقات الدولية بمثل هذه المرحلة العصبية ، هو مداه للقلق العالمى كما أن مفاوضات نزع السلاح الأخرى ، وخاصة تلك المتعلقة بحظر استخدام الأسلحة الكيميائية ومنع سباق التسلح في الفضاء ، تعاني من الجمود .  
ان في وقف سباق التسلح مصلحة لكل الشعوب كما أنه ينبغي بتطلعاتها أيضا . وقد احتوى البيان الهام الذى أدلى به في هذه القاعة الرئيس ريغان في ٢٤ أيلول / سبتمبر مقترحات بناءة في هذا المجال ، نأمل أن تجد لها صدى حسنا .  
وتعتقد الحكومة الايطالية أن هناك هدفين جوهريين لكل اتفاق لنزع السلاح : تحقيق توازن في القوات على أدنى مستوى ممكن مع مراعاة التقدم المحرز في تكنولوجيا الأسلحة ومدى تعقيدها ، وثانيا ، التحقق من الالتزام بهذه الاتفاقات . ونعتقد أيضا أن الحكومات تستطيع ، دون أن تتخلى عن امتيازاتها ، أن تستفيد من التقدم العلمى في تنفيذ مهامها .  
وبالتالى بيد و من المستصوب أن نشجع الاتصالات على أعلى المستويات بين العلماء من مختلف الجنسيات الذين يستطيعون مناقشة مشاكل نزع السلاح وتحديد الأسلحة بشكل موضوعي ، وان يتقدموا بمقترحات مناسبة . ان تجارب السنوات الأخيرة وخاصة في مجال تخفيض الأسلحة النووية ، أظهرت مدى صعوبة الحفاظ على مفهوم توازن القوى ، الذى يجب أن يعتمد على بيانات دقيقة وموضوعية خالية من أية تحيزات تاريخية ونفسية .

وفي رأيي ، تستطيع الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تلعب دورا هاما في تشجيع ابرام الاتفاقات بشأن هذا الموضوع حتى لو كان ذلك خارج اطار هذه المنظمة العالمية . ومع ذلك ، فثمة شرط مسبق ألا وهو استبعاد المقترحات التي لا يحتمل أن تحظى بتوافق في الآراء . فضلا عن ذلك ، طينا أن نسلم بأن هناك صلة وثيقة ، بين نزع السلاح النووي ونزع السلاح التقليدي وخاصة بالنسبة للتحالفين العسكريين الرئيسيين . واليوم ، يبدو من غير الواقعي أكثر من أي وقت مضى ، أن نأمل في تحقيق تخفيضات حقيقية وهامة في أعداد المجالين دون تحقيق تقدم مماثل في المجال الآخر . فالهدف الرئيسي هو الحيلولة دون نشوب حرب ، سواء كانت نووية أم تقليدية ، خاصة وأن الحروب التقليدية هي فعلا التي تهدد اليوم الاستقرار والتعاون الدوليين .

وتقع على عاتق مؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح مسؤولية مباشرة عن عقد مفاوضات بشأن الحظر الشامل للأسلحة الكيميائية ، الأمر الذي يحظى بأهمية قصوى لدى حكومة بلادي . ومن جانبنا ، فقد طلبنا وأيدنا المبادرة التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة في اصدار مشروع معاهدة تعتمد على النتائج الرئيسية التي تحققت في جنيف خلال سنوات طويلة من المفاوضات . ونحن نعتقد ان هذه الوثيقة تمثل اساسا صلبا لبذل المزيد من الجهود . كما لاحظنا مع الاهتمام الدلائل التي تشير الى أن الاتحاد السوفياتي على استعداد لقبول مبدأ التفتيش للتحقق من تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية .

ان النتائج الايجابية في هذا المجال ، اذا ما أمكن تحقيقها ، ستكون دليلا على حد ما على قدرة المؤتمر على الاستجابة للرفبة العالمية في الحيلولة دون امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي . وقد كان يحدو حكومة بلادي أملا خالصا في أن يبدأ حوار في منتصف شهر أيلول / سبتمبر في فيينا بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي بشأن آثار برامج البحوث في مجال أسلحة الفضاء على التوازن الاستراتيجي . وبالطبع لا يمكن لهذا الحوار أن يتجاهل أيضا الهدف الذي نسعى الى تحقيقه في مجال الأسلحة



ان احد الشروط الأساسية للتطوير الناجح للعطية التي بدأت بمؤتمر الأمس والتعاون في اوروبا ، هو انه ينبغي استمرار العمل المتناسق في جميع الميادين الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي ، بما في ذلك المتعلقة بحقوق الانسان والحريات الأساسية . وفي هذا الصدد لا يمكننا اخفاء قلقنا لعدم احراز تقدم ، بل وأكثر من ذلك ، للاتجاهات الرجعية فيما يتعلق بحل هذه المشاكل . ان هذه الاتجاهات تبعث على الأسف خاصة وانه في بداية العام القادم سيعقد اجتماع للخبراء من أجل احراز تقدم في هذه الميادين .

ان مشاكل تطوير العلاقات بين البلدان الصناعية والبلدان النامية ، تؤثر على التوازن الدولي . لقد كان علينا أن نواجه هذا التحدي حتى أثناء فترة الانكماش الحالي في بلداننا . ولكن لا تزال مهمتنا معقدة وصعبة في الظروف الاقتصادية الحالية فعلى الرغم من اننا نلاحظ بعض المظاهر الصحية للانتعاش في بعض المجالات الاقتصادية ، فاننا نشاهد مع ذلك الصعوبات التي لا تزال تعترضنا في سعينا لتعزيز فوائد هذا الانتعاش وتعميمها على أكبر عدد من البلدان . اننا لا نؤمن ابدا بأن المشكلة الحيوية للعلاقات الاقتصادية بين البلدان الصناعية والبلدان النامية يمكن حلها بالتدابير المنفردة التي تتخذ من منطلق الارادة الأبوية . يجب ان نأخذ ذلك بعين الاعتبار عندما نتناول بالبحث الخلل والاضطراب الناجمين عن الانكماش ، ان تكافل اقتصاداتنا له أهمية تتجاوز الجوانب الاقتصادية البحتة . انه يتضمن فكرة جديدة تماما للتعاون الدولي وروحه وركوكه . ان التكافل يتطلب مفهوما للتعاون الدولي يقوم على أساس الحوار الذي يشترك فيه جميع أعضاء المجتمع الدولي .

ويعتبر المؤتمر العام الرابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المنعقد فيينا في آب/اغسطس الماضي مرحلة هامة في هذا الحوار . وقد لا ترضي نتائجه ككل التطلعات ، الا أننا ننظر اليه نظرة شاملة ، ونرى ان هذه النتائج ايجابية ، حتى لو كان من الضروري استئناف بعض المناقشات في الجمعية العامة في هذه الدورة . ومن

نواح كثيرة يعد ما أنجزه مؤتمر اليونيد والرابع عملا طيبا يمكن أن يسهل في المستقبل اعمال المنظمة عندما تتحول الى وكالة متخصصة .

ان الصعوبات الاقتصادية التي تنتاب العالم أجمع قد عصفت بشكل خاص بمناطق تعاني الآن من ويلات الجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى ، حيث تضطر شعوب بأسرها الى الكفاح من أجل مجرد البقاء .

وقد ضاعفت ايطاليا رغم مشاكلها من جهودها الثنائية ، ونحن مقتنعون مع ذلك بأن الجهود التي تبذل في هذا المجال ينبغي ان تكون في سياق التعاون الدولي . ونأمل ان يساعد هذا التعاون في احياء الحوار بين الشمال والجنوب . لقد أكدت حكومة ايطاليا بشكل لا لبس فيه في مؤتمر القمة الذي عقد مؤخرا في لندن ، تأييدها لكل مبادرة ترمي الى احياء هذا الحوار . وقد اقترحنا أيضا عقد مؤتمر قمة عالمي يستعرض بشكل عضوي وشامل العلاقات الطويلة الأجل بين الشمال والجنوب .

ويتعين علينا أيضا ان نتخذ اجراء دوليا أكثر حسما لحل لب المشكلة أي مديونية البلدان النامية ، ولتحديد قواعد تجارية أكثر انصافا . لقد صدقت ايطاليا بالفعل على الاتفاقية الخاصة بزيادة تقديرات صندوق النقد الدولي ، كما وافقت على مبادئ الفاء ديون أقل البلدان نموا ، التي تعاني بصفة خاصة مشكلات خطيرة في ميزان مدفوعاتها . وقد أكدت ايطاليا في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وفي سنوات عديدة الحاجة لانشاء آلية سليمة لتثبيت أسعار المواد الخام .

أود أن أبرز من بين مبادراتنا الكثيرة المشروع الايطالي للساحل . هذا المشروع الذي يعد بفضل اساليبه وضخامة تمويله وسيلة فعالة للكفاح ضد الموت جوعا في تلك المنطقة الشاسعة . كذلك فقد أعطينا أولوية قصوى للجهود الموجهة للأطفال . وقد مكنتنا ذلك من تعزيز تعاوننا مع مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة .

انتقل الآن الى مسألة الشرق الاوسط . فبعد عقود من الصراع والمفاوضات لا تزال المنطقة تعاني الأزمات ، فالصراع العربي الا سرائيلي لم يحل حتى الآن . ولا يسعنا الا أن نذكر ان هذا العام قد شهد جمودا خطيرا في الحالة ، فان آفاق التفاوض التي تفتحت نتيجة للاقتراحات التي قدمها رئيس الولايات المتحدة في ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ ونتيجة للقرار الذي اتخذه مؤتمر القمة العربي المنعقد في فاس قد خبت . وساد شعور بالمرارة والاحباط ولا سيما بين اولئك الذين ظلوا حتى الآن يعملون بأقصى جهد فسي سبيل التسوية السلمية . ان ايطاليا بوصفها عضوا في مجموعة الدول العشر ، ووصفها بلدا من بلدان البحر المتوسط على استعداد لبذل كل ما يمكن للمساعدة في استئناف المفاوضات . ولا يجب ان يترك للأطراف اي مبرر لأن تتعرض مرة أخرى لاغراء اللجوء الى المواجهة ، التي لن يترتب عليها الا مزيد من الاسى والخراب لشعوب المنطقة .

نحن نؤمن بأن الحل الدائم للصراع العربي الا سرائيلي لا بد أن يأخذ في اعتباره الاحتياجات الأمنية لجميع دول المنطقة ، فضلا عن مقتضيات العدالة التي تتطلب بالضرورة اقامة وطن للشعب الفلسطيني . كما يجب ان تعود مسألة فلسطين على وجه السرعة الى شغل مركز الصدارة في المشكلة العربية الا سرائيلية . وفي هذا الصدد نوجه نداء عاجلا الى اسرائيل بأن السلم وحده هو الذي يفتح الطريق امام الأمن الحقيقي ، الذي هو حق لها ، وامام الامكانيات العظمى للتعاون داخل المنطقة .

وحتى في مرحلة الجمود الحالية ، لا يزال من المستطاع ان نشهد بعض العناصر الايجابية ، فهناك اتجاه متزايد الى الوحدة في العالم العربي ، ونحن نعتقد أن هذه علامة طيبة لأن الانقسامات لا تساعد على اي التزام سياسي جاد . لقد عادت مصر الى منظمة المؤتمر الاسلامي ، وهذه خطوة ايجابية هامة ، لأن عمل تلك المنظمة سيفيد قطعاً من مساهمة هذا البلد الهام . وثمة علامة ايجابية أخرى هي السياسة التي تتبعها المملكة العربية السعودية وهي بلد له تقاليد عظيمة ، من أجل تحقيق الوحدة العربية . وأخيرا اننا نتابع باهتمام كبير الحوار الدائر بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، ونأمل ان

تسترد الحركة الفلسطينية وحدتها ، وأن تسير قد ما نحو التفاوض ، لان التفاوض هو السبيل الوحيد الذى يمكن عن طريقه فتح آفاق الحل الناجح للقضية الفلسطينية .  
ونحن نشهد ببالغ القلق استطالة أمد الصراع بين ايران والعراق . ان العمليات العسكرية التي جرت في الأشهر الأخيرة توضح بجملة جدية المخاطر التي ينطوى عليها تدهور الوضع واتساع الصراع ، ولا سيما بالنسبة لدول الخليج . على ان ما يزعجنا ككل الانزعاج ، علاوة على الضرر الذى يحدث في الموازين السياسية والمصالح الاقتصادية ، الموت والدمار العقيم الذى ما يرحب بسببه هذا الصراع طوال ما يزيد على أربع سنوات . ومن الممكن لنا أن نبذل الجهود على الصعيد الانساني للتخفيف من عناء شعبي البلدين اللذين يشتمهما الصراع .

لذلك فاننا نرحب بحرارة بجهود الأمين العام لضمان مراعاة احترام المدنيين . ان المجتمع الدولي بأكمله يجب ان ينضم الى الجهود الرامية الى تحقيق التوافق بين موقفي طرفي الصراع ، حتى يتسنى تحقيق تسوية تفاوضية ، والواقع ان الدولتين العظميين الرئيسيتين ليستا على خلاف بشأن هذه النقطة .

ان علاقاتنا مع لبنان ، تقليديا ، علاقات وثيقة بوصفنا بلدا من بلدان البحر الابيض . لقد قدمت ايطاليا طواعية مساهمات محدودة في الجهود الرامية الى احلال السلام في لبنان وحماية السكان المحليين . وكان عمل كتيبة السلام الايطالية محل تقدير جميع الاطراف المعنية .

لقد نظرنا نظرة ايجابية في ذلك الحين لعملية المصالحة الوطنية اللبنانية التي وضعت خطوطها الرئيسية في مؤتمر جنيف ووزان . لقد أسفر هذان المؤتمران عن اقامة حكومة الوحدة الوطنية التي أصبحت تمثل فيها أخيرا جميع الطوائف اللبنانية تمثيلا كافيا . واننا من جانبنا ملتزمون بدعم الجهود الرامية الى ضمان اعادة تعمير البلاد . وأخيرا نرى ان الاسهام السوري في عملية المصالحة ينبغي ان يحظى بما هو جدير من الاعتبار .

وتبقى مع ذلك مشاكل معقدة لم تحل بعد . ولا يعني هذا فقط المشاكل الداخلية الناجمة عن الجراح التي سببتها الحرب الاهلية التي استمرت طوال عقد من الزمن ، بل يعني كذلك الارهاب المترص ، وما ينطوى عليه من نتائج مأساوية ، وهو ما وضح في الهجوم الاخير على سفارة الولايات المتحدة في بيروت ، الذي يشكل جريمة ندينها بشدة .

بيد أن هذه المشاكل ستظل بدون حل طالما بقي جزءا من الأراضي اللبنانية تحت الاحتلال الاجنبي . ومن ثم فاننا مقتنعون بأن التسوية الدائمة لا يمكن التوصل اليها الا عندما ينسحب الاسرائيليون من جنوب لبنان كخطوة أولى نحو اجلاء كل القوات الاجنبية عن الاراضي اللبنانية . وللأم المتحدة ، ولا سيما قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، دور هام يتعين عليها أن تقوم به في هذا الصدد .

وفي الاطار السياسي الذي يستهدف تحقيق الانفراج في منطقة البحر الأبيض المتوسط والمحافظه عليه ، ستعقد في الفترة من ١٦ الى ٢٦ تشرين الاول / اكتوبر المقبل حلقة دراسية بشأن التعاون الاقتصادي والعلمي والثقافي في منطقة البحر الابيض المتوسط في مدينة البندقية ، بناء على دعوة من الحكومة الايطالية ، وتمشيا مع الاحكام الواردة في الوثيقة الختامية للاجتماع الذي عقده في مدريد مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا . وبالإضافة الى الدول التي وقّعت الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي ، تم توجيه الدعوة الى البلدان الساحلية الثمانية في منطقة البحر الأبيض المتوسط غير الاعضاء في مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا والى خمس منظمات متخصصة من منظومة الامم المتحدة لحضور هذه الحلقة .

وتولي ايطاليا أهمية كبيرة لنجاح هذه الحلقة الدراسية ، وتعتزم أن تشارك مشاركة فعالة من أجل التنمية المستمرة للتعاون في منطقة البحر الابيض المتوسط .

وتبقى ، لسوء الحظ ، في هذه المنطقة حالة أخرى متأزمة ، وهي مشكلة قبرص . وتود الحكومة الايطالية أن تؤكد من جديد تأييدها وتشجيعها الكاملين للمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام للامم المتحدة بهدف الوصول الى حل لمشاكل الجزيرة وفقا للقرارات ذات الصلة لمجلس الامن . ونحن نوجه نداء حارا الى جميع الاطراف المعنية بضرورة الا تتخلف عن تقديم اسهامها المحدد بنية طيبة .

ولقد شاركت ، في الايام القليلة الماضية في مؤتمر دولي ، عقد في سان خوسيه بكوستاريكا ، كانت أهدافه الرامية الى تعزيز السلام والتعاون والتنمية واحترام الحريات الأساسية وحقوق الانسان في منطقة مضطربة كأمریکا الوسطى - متمشية بالتأكيد مع المبادئ المثالية للأمم المتحدة . وقد اشتركت في هذا المؤتمر الدول العشر الأعضاء حاليا في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، بالإضافة الى اسبانيا والبرتغال ، توقعا للتوسع المرتقب فيه . ويسعدني أن يكون يوسعي أن أعلن اننا توصلنا الى نتائج بناءة في مجال الدعم السياسي والمعونة الاقتصادية ، اللذين يمثلان بداية علاقة أوثق بين أوروبا وأمريكا الوسطى . وفي المجال الاقتصادي ، أصبحت المبادرات الثلاثية ممكنة بين بلدان المنطقة والاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة أو غيرها من البلدان الصناعية . وأصبحت هذه النتيجة السياسية الهامة متاحة بفضل الدعوة التي وجهها رئيس جمهورية كوستاريكا ، وكذلك بفضل المقادرة التي اظهرتها دول أمريكا الوسطى الخمس في تجاوز الخلافات التي تفرق صفوفها .

وقبل ذلك ببضعة أيام ، قامت بلدان مجموعة كونتادورا التي اشتركت في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي بعمل طيب تمخض التصويت بالاجماع - من نيكاراغوا الى الولايات المتحدة - على اقتراح يتعلق بأمريكا الوسطى . وقد كان لعمل مجموعة كونتادورا في سان خوسيه أهمية حيوية أيضا . وتعرض ايطاليا مساندة التامة حتى يتسنى لخطة السلام المقترحة من كونتادورا أن تتحقق في أقرب وقت ممكن .

وتبين شتى عطيات التطبيع الديمقراطي التي بدأت في أمريكا الجنوبية والتي تمثل في تأكيد التعددية والحرية ، حدوث تغييرات ايجابية في الوضع في تلك المنطقة ، التي كانت الانظمة الشمولية والعسكرية غالبية فيها الى عهد قريب .

لذلك ، فقد رحبنا - بارتياح خاص - باختتام العملية الصعبة لاعادة الديمقراطية في الأرجنتين ، وهو بلد عظيم ، تربطنا به أواصر الدم العميقة والتقاليد والثقافة ، والذي أصبح الآن يلعب دورا جديدا ، ليس فقط في قارة أمريكا اللاتينية وانما أيضا على المسرح الدولي . ونحن نتابع بتعاطف وتضامن التقدم الصعب الذي يحرزه بلد آخر في أمريكا اللاتينية نحو الديمقراطية ، ألا وهو اوروغواي ، الذي تربطنا به أيضا روابط عميقة .

وفيما يتعلق بالنزاع الذى مازال يفرق بين الأرجنتين وبريطانيا العظمى ، والذى كانت أقسى جوانبه ما تمخض عن ذلك الصراع المرير الذى أشعله النظام العسكرى ، فاننا نناشد الطرفين مرة اخرى أن يستأنفا الحوار فى أقرب وقت ممكن ، دون التمسك بشروط مسبقة ، كخطوة أولى نحو عقد مفاوضات فى المستقبل .

الا أننا نجد فى بلدان اخرى فى امريكا اللاتينية ان تطور الديمقراطية واحترام حقوق الانسان تصادفهما عقبات بالرغم من التطلعات العميقة لشعوبها لبلوغ نظام سياسى أفضل . ونحن نعرب عن رفضنا القوى لهذا الوضع . واننا نفكر فى هذا الصدد فى شيلي بوجه خاص .

وأنتقل الآن الى المشاكل الاقتصادية . ان الديون الخارجية الهائلة لأمريكا اللاتينية قد تعرقل هذه التطورات السياسية المشجعة ما لم يقدم المجتمع الدولى والمؤسسات الدولية استجابة مناسبة . وبناءً على طلب البلدان المعنية أيضا دعونا فى المحافل الدولية المختصة ، وخاصة فى قمة لندن ، الى ضرورة دراسة الحلول الممكنة لهذه المشكلة ، بالاتفاق مع البلدان الغربية الاخرى .

وإذا انتقلنا الى افريقيا ، فاننا نلاحظ أنه على الرغم من الأزمات والتوترات والصراعات والكوارث الطبيعية ومشاكل التغذية التى اتخذت أبعادا خطيرة للغاية ، والتى تلقي عبئا ثقيلا على كاهل التنمية فى هذه القارة ، بزغت مؤخرا عناصر جديدة ، وان كانت محدودة وغير كافية - الا انها تفتح آفاقا جديدة للبحث عن السلام والاستقرار .

ان الاتفاقات التى ابرمت فى الجنوب الافريقى تتسم بالاجابية . وهى تمثل خطوة فى الاتجاه الذى طالما نادينا به ، وهو ، الاتجاه صوب التسوية السياسية التفاوضية لمشاكل ذلك الجزء من افريقيا ، وذلك فى اطار احترام السيادة ومبدأ عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول . ولم يكتمل بعد انسحاب قوات جنوب افريقيا من انغولا . بل ان هناك دلالات اخرى قد تجعل المرء يفكر فى احتمال حدوث انتكاسة . ونحن نلاحظ ايضا ، مع الأسف ، التقدم البطئ نحو استقلال ناميبيا على اساس القرار ٤٢٥ ( ١٩٧٨ ) . لقد كان يتعين ، على عكس ذلك ، أن ينفذ هذا القرار تنفيذا سريعا وغير مشروط . ويمثل

استقلال ناهبيا المحك في تقييم العناصر الجديدة للانفراج بين جنوب افريقيا وجيرانها -  
تقييما محدد ا وايجابيا . وتظل ادانتنا للممارسات غير المحتطة لنظام الفصل العنصرى  
وسياسات اعادة التوطن بالقوة ثابتة وقوية للغاية .

ويفتح الاتفاق الاخير لسحب القوات الفرنسية والليبية من تشاد آفاقا للسلام فسي  
ذلك البلد ، نأمل أن يتحقق ، ولا بد لهذا الاتفاق أن يتبعه - بطبيعة الحال - عمل  
لمحوس يهدف الى الوصول الى مصالحة وطنية . وتؤيد ايطاليا الجهود التي تقوم بها منظمة  
الوحدة الافريقية لتعزيز التفاهم بين الحكومة والمعارضة .

كما أننا نأمل أن نرى مفاوضات تعقد على أساس مبادئ ميثاق الامم المتحدة  
ومنظمة الوحدة الافريقية لتسوية نزاعات القرن الافريقي ، وهو منطقة نرتبط بها ارتباطا تاريخيا  
وثيقا وارتباطا تعاونيا متزايدا . وينبغي لاثيوبيا والصومال أن يعيدا اكتشاف طريق الحوار  
والتعاون ؛ ولا بد لهما ايضا من ان يتخلصا من ذلك العبء الثقيل الذي يستنزف موارد هما  
البشرية والاقتصادية ويعرقل تنميتها وكفاحهما ضد الفقر . واننا لنأمل في أن تقوم الحلول  
اللازمة لمشاكل المنطقة على اساس احترام وحدة اراضي الدول داخل حدودها الحالية ،  
وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، كما ينبغي لهذه الحلول أن تأخذ في اعتبارها -  
الهويات التاريخية والثقافية للشعوب المعنية .

وتتابع ايطاليا باهتمام كبير الاحداث في آسيا . واننا مقتنعون بأن هذه القدرة  
الشاسعة - بتاريخها وثقافتها وحكمتها ومقدرة شعوبها على العمل - يمكنها ان تقدم  
اسهاما اساسيا في سلم العالم واستقراره وتقدمه . وترتبط ايطاليا بروابط التقدير والصداقة  
بالشعوب الآسيوية ، من اليابان الى جمهورية الصين الشعبية وبلدان رابطة امم جنوب  
شرقي آسيا . ويمكن لمنطقة المحيط الهادى أن تنطلق في المجال الاقتصادى من أجل  
فائدة شعوب العالم كافة .

وفي هذا الصدد ، نعتقد أن حل أزمة كمبوتشيا حلا سياسيا طبقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، قمين بأن يخلص القارة الآسيوية من مشكلة اقليمية خطيرة ، محسرا بذلك كل طاقات القارة من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

واننا نتخذ نفس الموقف من أزمة افغانستان .

وتراقب الحكومة الايطالية عن كثب الاحداث في شبه الجزيرة الكورية ، وتأمل مخلصا أن يستأنف الحوار المباشر بين الطرفين ، دون تدخل خارجي . فقد يؤدي مثل هذا الحوار المعزز للسلم الى مبادرات تساعد على تحقيق الهدف ذي الالوية ، وهو توحيد شبه الجزيرة . ويبدو لنا أن الاتصال بين جمعيتي الصليب الاحمر التابعتين للبلد بين خطوة ايجابية . كما أن التفاهم فيما بين الكوريين على الاشتراك معا في الالعاب الاليمبية القادمة في سيول قد يكون خطوة أخرى الى الامام تعيد الى الالعاب الاليمبية طابعها العالمي الذي فقد في الدورتين السابقتين .

واننا نعتقد أنه ينبغي ادخال الدولتين الكوريتين الى الامم المتحدة . فهذا لن يضر باحتمالات اعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية ، بل على العكس من ذلك سيساعد على توحيدها .

وتساهم ايطاليا ، مع شركائها التسعة من غرب أوروبا ، في توسيع نطاق اتحاد اقتصادي وسياسي مفتوح للتعاون مع جميع الشعوب الاخرى . ان اتحادنا عامل من عوامل السلام والتوازن والتقدم في المجتمع الدولي . ولذلك فان أهدافه - كما بينها الرئيس الحالي للاتحاد - تتشبه مع اهداف الامم المتحدة .

ان احتمال انضمام اسبانيا والبرتغال ، الذي تعتبره ايطاليا نقطة تحول تاريخية ، والمقترحات المقدمة بشأن بناء هيكل مؤسسي أكثر تقدما وارساء الأسس لاتحاد أوروبي ، من المرجح أن يكون لها أثر ايجابي على الصعيد العالمي .

ويهدف الاتحاد الاوروبي أيضا الى مساعدة جميع الشعوب ، وذلك بمعاونته على التغلب على الخلافات وعلى ايجاد سبل للتغلب على الصعوبات وعلى عدم استقرار الوضع الدولي . ونحن مقتنعون بأننا نستطيع ، من خلال جهودنا الرامية الى اقامة علاقات وثيقة

بين البلدان على جانبي الاطلسي وداخل الاتحاد الاوروبي ، أن نعزز قدرة الغرب طسسى  
 الاسهام في تهيئة مستقبل أفضل لجميع بني الانسان .  
 ويستهدف بناء أوروبا توطيد التعاون داخل القارة ، على اسس من المساواة مع دول  
 المناطق الاخرى . ان ايطاليا تعمل من اجل اعطاء زخم جديد لعطية التكامل الاوروبي ،  
 انطلاقاً من اقتناعها بأن بوسع دولنا مجتمعة ان تقدم بصورة أكثر فعالية مساهمات مسن  
 حضارتها وتقاليدھا التاريخية وخبرتها السياسية .  
 بيد أن النوايا الحسنة والجهود الأوروبية ستبقى غير كافية دون عمل منسق يشارك فيه  
 بنصيب متساو جميع أعضاء الامم المتحدة . وهذا هو السبب الذى يدفعنا الى تقديم تعاوننا  
 الكامل مع هذه المؤسسة العظيمة التي بدونها ، كما جاء في تقرير الامين العام :  
 " سيصبح العالم لا محالة أكثر خطورة واضطراباً " . ( A/39/1 ، ص ١٦ )

السيد آل خليفة (البحرين) : اسمعوا لي في مستهل كلمتي أن أتقدم  
 اليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة ، وأن أحيي  
 بلدكم الصديق زامبيا ، راجين لكم التوفيق والنجاح في ادارة أعمال هذه الدورة . وأود أن  
 اؤكد لكم تعاون وفد دولة البحرين الكامل معكم في أداء واجبات منصبكم الرفيع . وأعرب عن  
 شكر وفد بلادى للسيد خورخي ايويكا لكفاءته في تسيير أعمال الدورة الثامنة والثلاثين .  
 ويطيب لي أيضا أن اشيد بالجهود الحثيثة التي يبذلها السيد خافيير بيريز  
 دى كويبار ، الأمين العام للامم المتحدة ، من اجل تعزيز دور المنظمة وتحقيق أهداف  
 الميثاق وأغراضه ، وخاصة فيما يتعلق بحفظ السلم والامن العالميين .  
 ويسرني أن أهنيء حكومة وشعب بروني دار السلام ، بمناسبة انضمامها لعضوية الامم  
 المتحدة ، متمنيا لهذه الدولة الصديقة كل الرخاء والتقدم .  
 لقد أتينا جميعا الى هذا المحفل الدولي سعيا وراء توطيد السلم والتعاون  
 الدوليين ، وابتعاد الحلول الناجمة للمشاكل الدولية الراهنة ، وتحقيق تقدم أكبر لكافة  
 شعوب العالم . ولن يتأتى هذا الا باقامة مجتمع دولي يؤمن بالتكافل والتضامن ويعمل من



مبادرة من الامين العام للامم المتحدة . ونأمل ان يلقي نداؤنا هذا القبول من جانب ايران بعد أن أبدى العراق تجاوبه معه ، حرصا على أرواح المدنيين في الدولتين المتنازعتين ، وحفاظا على المصالح الاقتصادية لجميع البلدان المطلة على الخليج .

اننا نناشد مرة أخرى ، ومن على هذا المنبر ، الدولتين الجارتين ، ايران والعراق ، أن تحلا خلافاتهما بالطرق السلمية ، لاعادة العلاقات الطبيعية بينهما طسسي أساس الاحترام المتبادل وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما ، ليعم السلام والتعاون البناء ربوع هذه المنطقة ، لما فيه خير وازدهار شعوبها . وفي هذا الصدد ، لا يسعني الا أن أرحب بتجاوب العراق بصورة ايجابية مع جميع الوساطات الدولية لانهاء هذه الحرب بالوسائل السلمية\* .

---

\* ترأس الجلسة نائب الرئيس ، السيد غوموسيو غرانبير (بوليفيا) .

كانت منطقة الخليج العربي ولا تزال محط اهتمام دول العالم نظرا لما تتمتع به من موقع استراتيجي هام ولاحتوائها على مخزون نفطي ضخم يفدى السوق العالمية بجزء كبير من حاجته من الطاقة . ان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد أكدت سرارا ان مسؤولية الحفاظ على أمن وسلامة واستقرار المنطقة انما هي مسؤولية جماعية لدولها دون اى تدخل اجنبي مهما كان نوعه . وقد اصبحت هذه الفئاعة المشتركة حقيقة واقعة بفضل التفاهم والتعاون المثمر بين دول المجلس في المجالات السياسية والاقتصادية والدفاعية وغيرها .

ان الحرب الدائرة في الخليج والعدوان الاسرائيلي المستمر على البلدان العربية والاجتياح السوفياتي لأفغانستان وازدياد حدة التنافس بين الشرق والغرب ، كلها مؤشرات خطيرة تدل على ان العالم يواجه باطراد أزمات حادة تهدد السلم والأمن الدوليين وتندثر بالقضاء على منجزات الأمم المتحدة التي حققتها خلال العقود الأربعة التي تلت الحرب العالمية الثانية . ان المجتمع الدولي قد اقترب وأكثر من اى وقت مضى من الخيار التاريخي الصعب : الحرب وعدم الانصياع لحكم القانون او حل الخلاف سلميا واحترام ميثاق الأمم المتحدة . ان السلم القائم على العدل واحترام كرامة الانسان وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول هي تطلعات انسانية نبيلة لا يرد من تحقيقها مهما كثرت العوائق .

ان الأزمة التي تمر بها الأمم المتحدة تتمثل في تجاهل بعض الحكومات للمنظمة الدولية وميثاقها ، وفي السعي الى تحقيق اهداف سياسية معينة باللجوء الى استخدام او التهديد باستخدام القوة ، حتى تعجز الأمم المتحدة عن تحقيق اهم غاية من غاياتها ، الا وهي صيانة السلم والأمن في العالم . فكثيراً ما يقف مجلس الأمن وهو الجهاز المنوط به مسؤولية حفظ الأمن والسلم عاجزا عن اداء مهمته بسبب التنافس والصراع بين الشرق والغرب .

ان الدولتين العظميين اللتين ينبغي ان تتحملا قدرا كبيرا من المسؤولية الدولية في مجال حفظ الأمن والسلم قد خيبتا آمال الدول الاخرى وذلك لانشغالهما بسباق التسلح وخاصة الأسلحة الاستراتيجية النووية ، وخلق مناطق استقطاب سياسية وعسكرية في العالم .

وقد تسبب هذا في عرقلة سياسة الوفاق بين الدولتين العظميين وتعكير المناخ الملائم للحوار المخلص البناء بينهما .

وبالرغم من ان الوفاق بين الدولتين العظميين يعتبر عاملا ايجابيا نحو تخفيف حدة التوتر في العالم ، الا انه لا يجب ان ينظر الى الأزمة الراهنة في العلاقات الدولية وكأنها أزمة بين طرفين لا ثالث لهما . فمما لا شك فيه ان الأزمة الحالية عالمية بطبيعتها ومنطلقاتها ، وهكذا فانه ينبغي ان يكون لجميع دول العالم دور ايجابي مشترك فيما يتعلق بالأمن والاستقرار في العالم . فالرعب النووي ، ومشكلة الأمن الغذائي ، والسلام والاستقرار في العالم هي معضلات ذات طابع عالمي لا بد ان تساهم في حلها جميع دول العالم مساهمة حقيقية . لذا فانه لا بد ان يستبدل بمفهوم الهيمنة في العلاقات الدولية مفهوم المساواة وحكم القانون لكي تتعزز الثقة بالمنظمة الدولية لتؤدي دورا انسانيا بارزا وليعم الرخاء والأمن لجميع شعوب العالم .

ان تعاضم المعضلات الدولية الحادة لا يزال مصدر قلق وتشاؤم بالنسبة لمستقبل العلاقات الدولية المعاصرة ، ولا زلنا نأمل سنة بعد اخرى في زوال هذا التشاؤم والقلق بيزوغ فجر جديد من التعاون والتقارب بين الدول . وفي اعتقادنا ان هذا التشاؤم ليس مصدره وجود مشكلات في العلاقات الدولية ، فوجود مثل هذه المشكلات ظاهرة واكبت الانسان منذ بدء الخليقة ، وانما الظاهرة المؤلمة هي ان الأمم بعد قرون من التمدين والحضارة في كافة المجالات لم تستطع ان تتوصل الى نمط فعال من التنظيم الدولي القائم على التعاون والعدالة والاحترام المتبادل . فما زالت المصالح القومية الضيقة للدول هي العامل الأساسي الذي يفرض نفسه في العلاقات الدولية ، التي تنطوي غالبا على استعمال القوة كأداة رئيسية لتحقيق تلك المصالح .

والسؤال الذي يجابنا بصدده هذا الموضوع هو عن طبيعة دور الأمم المتحدة في خضم هذه المشكلات والأزمات الدولية بصفتها المنظمة التي ينبغي ان ترعى وتكبرس السلم والأمن في العالم .

وعلى الرغم من مساهمة الأمم المتحدة في المجالات الاجتماعية والتنمية ، لم تتمكن اولم تتح لها الفرصة في كثير من الاحيان ان تؤدي الدور المنوط بها وفق الميثاق . ان المجتمع الدولي لا بد له ان يواجه هذه الحقيقة بروح من المسؤولية والواقع لكي يخرج من دائرة الرجا والتمنيات المفرغة التي يدور فيها ، وحتى يمكن تطوير المنظمة الدولية لتصبح اداة فعالة لتحقيق اغراض الميثاق وأهدافه . ومن المؤكد ان هذه المهمة ليست بالأمر الهين بل هي من المهام الشاقة التي تقتضي وجود رؤية جماعية جديدة تتسم بالجرأة والاخلاص . ومن الواضح ان هناك اجماعا دوليا بضرورة وحتمية اذخال التغيير على منظومة الأمم المتحدة وتقويم وتعزيز دورها خاصة في قضايا السلم والأمن الدوليين .

لا يزال الشرق الأوسط مسرحا لأحداث دامية ومأس متلاحقة منذ عام ١٩٤٨ عند ما انتزعت ارض فلسطين العربية بالقوة لاقامة دولة صهيونية عليها . وبالرغم من توالي الجهود والمسااعي الدولية لمحاولة تخفيف حدة التوتر في هذه المنطقة الاستراتيجية الحساسة من العالم ، الا انها باءت كلها بالفشل لانها لم تمس اساس النزاع العربي - الاسرائيلي . ان اساس النزاع وجوهره يتركز في عدم تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الثابتة وغير القابلة للتصرف بما في ذلك حقه في السيادة وانشاء دولته على ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد .

ان رفض اسرائيل الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة التي أكدتها قرارات الأمم المتحدة المتلاحقة عبر سبعة وثلاثين عاما قد زاد من حدة التوتر في الشرق الأوسط ، وخاصة بعد ان كشفت اسرائيل عن اطماعها الاستعمارية التوسعية باتباعها سياسة عسكرية وعقائدية عنصرية في حروبها العدوانية ضد الدول العربية ، واحتلال اراضيها بالقوة وممارسة أبشع سياسات القمع والأرهاب ضد السكان العرب وخاصة الفلسطينيين الواقعيين تحت نيران الاحتلال الاسرائيلي .

ان ازدياد شراسة العدوان الاسرائيلي على الأمة العربية وصل الى مرحلة خطيرة توجب اتخاذ اجراء دولي حاسم وفعال لكبح هذا العدوان الذي يتنافى ومبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة . ولكن المنظمة الدولية وبالذات مجلس الأمن المنوط به حفظ الأمن

والسلم الدولي لا يزال يقف عاجزاً عن منع إسرائيل من المضي قدماً في نهجها العدواني بسبب تأييد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لها .

اننا نعلن اليوم كما أعلننا في العام الماضي عن تأييدنا واقتناعنا بمشروع نـمـاس العربي الموحد الذي يعالج النزاع العربي - الإسرائيلي من كافة جوانبه ونواحيه . ويمثل هذا المشروع محاولة واقعية لا يـجـاز حل دائم وعادل لمشكلة الشرق الأوسط ، وقد استوحى عناصره من مبادئ الميثاق وقرارات الأمم المتحدة التي تدعو إسرائيل إلى الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس الشريف وإزالة المستعمرات التي أقامتها في تلك الأراضي بصورة غير شرعية والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بما في ذلك إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني .

لقد رفضت إسرائيل مشروع ناس للسلام في الشرق الأوسط كما رفضت كل المبادرات الجديدة لحل النزاع العربي - الإسرائيلي ، فأثبتت بذلك هويتها كدولة توسعية استيطانية لا تأبه لما ترتكبه من جرائم ومذابح ضد أبناء الأمة العربية وخاصة الشعبين الفلسطيني واللبناني . فإلى متى يقف المجتمع الدولي عاجزاً عن تنفيذ إرادته المعلنة في قراراته المتلاحقة لوضع حد للعدوان الإسرائيلي الذي يتفاقم يوماً بعد يوم مهدداً بذلك ليس أمن المنطقة فحسب بل والعالم كله ؟

ان استمرار المساعدات والتأييد لاسرائيل قد جعلها اكثر صلفا وتعنتا في انتهاكها لقرارات المنظمة الدولية وابسط حقوق الانسان . ولا تزال اسرائيل تماطل في الجلاء عن لبنان وتضع شروطا غير معقولة او مقبولة لانسحابها منه مما يدل على نواياها الخبيثة في البقاء والاحتلال .

ان على المجتمع الدولي ممثلا في مجلس الامن مسؤولية رئيسية تاريخية في اعادة الامن والاستقرار لارض لبنان المنكوب . ولن يتأتى هذا الا بردع اسرائيل واجبارها على الانسحاب من كافة الاراضي اللبنانية وذلك وفقا لقرارات مجلس الامن المتعاقبة في هذا الشأن .

ان الغزو الاسرائيلي للبنان قد أحدث تعقيدات داخلية وزاد من حدة التوتر في منطقة الشرق الاوسط . ونتمنى ان يتخطى لبنان العربي محنته بوحدة وتلاحم شعبه حفاظا على وحدة اراضيه وسيادته لينعم بمستقبل أفضل يؤمن عودة الامن والطمأنينة والاستقرار الى ربوع هذا البلد العربي الذي فاقت محنته كل التوقعات . هناك قضايا اخرى هامة ما زالت تستحوذ على اهتمام المجتمع الدولي لـم تتمكن حتى الان من ايجاد الحلول المناسبة لها .

فمنذ اواخر عام ١٩٧٩ والقوات السوفياتية تحتل افغانستان بالرغم من قرارات الامم المتحدة ونداءاتها المتكررة التي تدعو الاتحاد السوفياتي للانسحاب من الاراضي الافغانية حتى يتمكن شعبها من استعادة حريته والعودة الى انتهاج سياسة عدم الانحياز التي اختارها لنفسه . وهنا ، أود اليوم ان اكرر نداءنا ، وهو نداء المجتمع الدولي عامة ، بان يسحب الاتحاد السوفياتي قواته من افغانستان تاركا لشعبها حرية اختيار نظامه السياسي بعيدا عن اى ضغط او تهديد .

اما في جنوب افريقيا فلا تزال حكومة الاقلية البيضاء تخضع الاغلبية السوداء لاقسى صنوف التفرقة والتمييز العنصرى ، الامر الذى يتنافى مع جميع القيم الاخلاقية والمعاني السامية التي يتضمنها ميثاق الامم المتحدة . ولا يسعنا الا ان نناشد مجلس الامن اتخاذ جميع الاجراءات المناسبة حتى تعدل حكومة بريتوريا عن سياستها العنصرية .

وبالنسبة لقضية ناميبيا فما زال نظام جنوب افريقيا يعاقل ويرواغ في ايجاد تسوية عادلة لهذه القضية . ان دولة البحرين مقتنعة أكثر من اى وقت مضى بضرورة زيادة الضغط الدولي على جنوب افريقيا لتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) الداعي لاستقلال اقليم ناميبيا تحت رعاية الامم المتحدة .

اما بالنسبة للمسألة القبرصية فاننا نؤكد أهمية خلق مناخ ملائم يمهد الطريق لاجاد حل سلمي لها يرضى عنه الطرفان المتنازعان .

ولا يسعنا هنا الا ان نحبي الامين العام للامم المتحدة على جهوده المتواصلة لتقريب وجهات النظر بين الطرفين وحل القضية حلا دائما وعادلا . وفيما يتعلق بالجهود الرامية لحل النزاع بين شطرى كوريا ، فاننا نرحب بالمساعي الداعية الى المفاوضات غير المشروطة واعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية سلميا لما فيه خير وازدهار الشعب الكورى عامة .

ان دول العالم تمر الآن بأسوأ مرحلة كساد وركود اصابته اقتصادها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية . ان الانتعاش الذى شهده العالم قبل اعوام والذى تفاوتت اثاره من منطقة الى اخرى ، قد توقف الان . وقد تسبب توقف الانتعاش في بعض الدول الصناعية الكبيرة في ازدياد المصاعب الاقتصادية التي تمر بها الدول النامية ، وخاصة الفقيرة منها .

كما تسبب الكساد والركود الاقتصادى في العالم في زيادة ديون الدول النامية والتي تقدر حاليا بأكثر من ٨٠٠ بليون دولار . ومن الجدير بالذكر ان الزيادة في ديون الدول النامية حصلت اساسا من جراء انخفاض اسعار المواد الاولية التي تنتجها هذه الدول وارتفاع تكاليف المواد المصنعة التي تستوردتها من الدول المتقدمة صناعيا ، الامر الذى ادى الى انعكاسات سلبية خطيرة على جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية ، وزاد من الهوة الساحقة في مستوى المعيشة بين دول الشمال والجنوب .

والسؤال الذى يتبادر الى الذهن هو : هل يمكن ان يتعايش في كوكب واحد عالمان اثنان ، عالم غني متخم وعالم فقير يشكو من الجوع والمرض دون ان تتولد أزمات حادة تعصف بالعالم شماله وجنوبه ؟ اننا يجب ان ندرك ان عالما عالم واحد مصالحه مترابطة ومتشابكة يعتمد فيه المنتج والمستهلك كل منهما على الاخر . ان الفقير والغني ليسا الا فردين في مجتمع واحد فان اتسعت الهوة بينهما استشرى الحرمان الذى يؤدي بهما لا محالة الى المواجهة . لذا فان المجتمع الدولي مطالب بتضافر الجهود والعمل الجماعي لتخفيف حدة الازمة وتطويق اثارها المدمرة . ولن يتأتى هذا الا باقامة النظام الاقتصادى العالمى الجديد القائم على اسس العدل والتكافل والمشاركة الجماعية .

يأمل وفد بلادى ان تتخذ دورتنا الحالية القرارات المناسبة لمواجهة المشاكل العالمية التي تهدد البشرية بنتائج وخيمة ان لم تجابه بعمل جماعي . واود ان يؤكد مجددا استعداد حكومة وشعب البحرين الكامل للعمل مع شعوب ودول العالم لتحقيق الامال التي ترنو اليها الشعوب وفق الاغراض والاهداف السامية الواردة في ميثاق الامم المتحدة . وعلينا ان نعمل على بناء عالم افضل يسوده الامن والوثاق حتى نؤدي رسالتنا للاجيال القادمة ونوفر لها السلم والرخاء والاستقرار .

السيد يعقوب خان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، يسعدني اعظم سعادة ان اهنئكم على انتخابكم رئيسا للدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة . ان وفد بلادى يشعر بسعادة خاصة اذ يرى هذا المنصب الرفيع يشغله ممثل بلد تتمتع باكستان بوجود روابط ثنائية وثيقة بينها وبينه وتشاطره آراء مشتركة . ان انتخابكم الاجماعي رئيسا لهذه الجمعية اعتراف بالدور البناء الذى تلعبه زامبيا في السعي من أجل اقامة نظام دولي فعال ، واعتراف ايضا بصفاتكم الشخصية ، صفات الحنكة السياسية والحكمة والتفاني من أجل قضية انهاء الاستعمار والحرية والعدالة . واسمحوا لي ان اؤكد لكم انكم سوف تحصلون على التعاون الكامل والتمنيات الطيبة المخلصة من وفد بلادى .

أود أيضا أن أعرب عن تقدير وفد بلادى العميق للمهارة والتفاني العظيمين اللذين ادار بهما سلفكم الموقر الرئيس خورخي ايويكا مداولات الجمعية في دورتها السابقة .

ويسرني سرورا خاصا أن أقدم أحر التهاني الى بروني دار السلام بمناسبة قبولها عضوا في الامم المتحدة ، وأن ارحب بوجود وفدنا . وأن باكستان باعتبارها بلدا اسيويا مسلما مجاورا قد اقامت بالفعل علاقات صداقة واخوة مع بروني ، ونحن نتطلع الى العمل معها في تعاون وثيق في الامم المتحدة وفي محافل دولية اخرى .

واسمحوا لي ان أعرب عن تقديرنا العميق للامين العام لجهوده التي لا تكل في السعي من أجل السلم والامن الدوليين . ومنذ توليه منصبه ، ونحن نقدر تقاريره السنوية المقدمة الى الجمعية العامة ، ليس لتقييمها منجزات المنظمة فحسب ، لكن ايضا ومنفس القدر ، لتحليلها الصريح لجوانب القصور في هذه المنظمة ، وللتوصيات التي تقدمها لاتخاذ تدابير علاجية .

مرة اخرى هذا العام ، ونحن نعد العدة للاحتفال بالذكرى السنوية الاربعين لانشاء المنظمة ، يؤكد تقرير الامين العام الهام على واجبي تعزيز تعددية الاطراف في الامم المتحدة واحياء دور هذه المنظمة باعتبارها المؤسسة الوحيدة التي تملكها البشرية لصيانة السلم والامن الدوليين .

لقد بدأت الدورة التاسعة والثلاثون للجمعية العامة بداية طيبة ؛ فبعد ليل طويل من السواجبة بين البلدان الكبرى ، ربط نكون على وشك ان نشهد اول ضوء لفجر جديد . ونتمنى مخلصين ان نرى ان الامل في تحسين العلاقات بين الدول الكبرى لن تستمر فحسب وانما ستصبح مقدمة لمرحلة جديدة من الانفراج لصالح السلم والتقدم في العالم .

وفي عصر نجد فيه ان بقاء المدنية مهدد ، من المحتم القيام ببداية للاهتمام عن السعي الى الهيمنة العالمية والاقليمية ، ذلك السعي الذي كثيرا ما وصل بالعالم الى شفا صراعات خطيرة .

ان امام المجتمع الدولي جدول اعمال واضحا لا بد من تناوله لصالح مجي مستقبل آمن وسالم . هناك صراعات اقليمية تنتظر التسوية السلمية وأوضاع من السيطرة الاستعمارية والاجنبية لا بد من تصحيحها . وهناك سباق التسلح وخاصة نمو الترسانة النووية التي تلقي بظلال على مستقبل البشرية . والى جانب الحقائق الكئيبة للسوق الدولي ، يصيب البؤس والحرمان قطاعا عريضا من البشرية ، ولا يزال هناك نظام دولي غير عادل مستمر كثرات من الطاضي يزيد من السفجوة بين الفقراء والافغيا .

وسيبقى السلم الدولي غير مأمون ما دامت الامم القوية تلجأ الى استعمال القوة دون ان ينالها عقاب والى ان تصبح حدود الدول الصغرى آمنة ، وحققا في السعي الى الحرية وحق تقرير المصير محترما احتراماً كاملا .

ان باكستان تؤمن ايما ناسخا بأنه يمكن كقالة امن الدول الصغيرة والمتوسطة في بيئة دولية من السلم والاستقرار والتقدم . وسعيا وراء تحقيق هذه الاهداف بذلت باكستان جهودا لا تكل من اجل تعزيز علاقات التعاون وحسن الجوار والتوصل الى حلول سلمية للمشكلات في منطقتنا . ويظهر هذا الموقف بجلاء في جهود باكستان المخلصة للوصول لتسوية سلمية للسوق الخطير الناشئ عن وجود قوات اجنبية في افغانستان ، الامر الذي لا يزال يثير القلق العميق لنا وللمجتمع الدولي .

فمنذ استقلالنا ، تسعى الحكومات المتعاقبة في باكستان الى اقامة وتطوير علاقات ودية مع افغانستان تستند على الروابط التاريخية التي تربط بين شعبينا وطبقتي

مطلبات التعاون المتبادل ، الامر الذي تطلبه حقائق الجغرافيا والتكافل الاقتصادي والحقائق السياسية . واتساقا مع هذه الاهداف واصلت باكستان مديدا الصداقة لأية حكومة تتولى السلطة في افغانستان .

وقد ادى التدخل العسكري الاجنبي في افغانستان عام ١٩٧٩ الى تدمير جذري في ذلك البلد . وبدأت حركة وطنية اصيلة موجهة ضد وجود القوات الاجنبية والنظام الذي فرضته هذه القوات نضالا من اجل التحرر في طول افغانستان وعرضها . وشهد الصراع الذي تلا ذلك عمليات عسكرية رهيبية لاستعمال النضال البطولي للافغانيين وأجبر الملايين من سكان البلاد على ترك وطنهم سعيا وراء مأوى في الدول المجاورة . وتأثرت باكستان ، كجار ، بهذه التقلبات وقدمت المأوى لأكثر من ٣ ملايين افغاني هربوا من بلادهم . فوفرننا لهم المأوى ووسائل العيش بما يتفق مع التزاماتنا الاسلامية والانسانية ، وسوف نواصل عمل ذلك في اطار مواردنا المحدودة حتى تنشأ في داخل افغانستان ظروف تمكن التعسا من العودة الى ديارهم في سلام وشرف .

وفضلا عن المعاناة الانسانية التي نتجت عن هذا التدخل في افغانستان ، فقد غير ذلك التدخل من بيئة الامن في المنطقة تغييرا جذريا . وخلق موقفا ينطوي على خطورة بالغة ، وأسهم في زيادة التوتر الدولي . وبشكل استمرار التدخل العسكري في ذلك البلد غير النحاز تحديا صارخا لاحترام سيادة الدول واستقلالها ووحدة وسلامة اراضيها وعدم استعطال القوة في العلاقات بين الدول .

اما بالنسبة لباكستان ، فالخطر المباشر وطموح كما يتضح من الانتهاكات المستمرة لاراضينا من الجانب الافغاني ، الامر الذي ادى الى خسائر مأساوية في الارواح البريئة والى دمار للممتلكات . وفي الآونة الاخيرة ، حدث تصعيد حاد من حيث كثافة وكثرة تلك الانتهاكات . وفي آب/اغسطس الماضي ، ضاعت ٥٤ من الارواح البريئة في حوادث شملت قصفا لاراضينا . ووقع آخر هجوم من هذا النوع يوم الخميس الماضي ، وأسفر عن مقتل ٣٢ شخصا آخرين . وتتنظر حكومة باكستان بخطورة بالغة الى تلك الهجمات العشوائية التي ادت الى تروى السوق على حدودنا الشمالية . ولقد تصرفت باكستان حتى الان

بضبط النفس وتأمل ان اهتمام المجتمع الدولي وقلقه ازايا استمرار مثل هذه الهجمات وآثارها الخطيرة ، سوف يجبر المسؤولين عنها على الاحجام عن مزيد من العدوان .

بالنسبة لباكستان ان ، بل وبالنسبة للمجتمع الدولي بأسره ، يعد استمرار احتلال القوات الاجنبية لأفغانستان مسألة تثير قلقا بالغاً . ونحن ندرك ادراكا عميقا ان الموقف في افغانستان لا يسمح بحل عسكري ولا يمكن حسمه الا بالوسائل السياسية . ولهذا علمنا مخلصين للوصول الى تسوية سياسية تعيد السلام والاستقرار الى المنطقة .

وفي سعينا من اجل حل مشكلة افغانستان ، انتهينا مؤخرا من جولة جديدة من المحادثات من خلال وساطة الممثل الشخصي للامين العام للأمم المتحدة . وكانت هذه الجولة خطوة جديدة الى الامام في العمل الدبلوماسي الذي بدأ منذ عامين . ومازلنا واثقين من ان هذا الحوار سوف يؤدي في النهاية الى تسوية تفاوضية مشرفة . وسوف نواصل من جانبنا تعاوننا كاملا مع الممثل الشخصي للامين العام للأمم المتحدة في بحثه عن تسوية شاملة تستند الى المبادئ التي اطلنتها الامم المتحدة .

ان انشاء واقامة علاقات حسن جوار متحررة من التوتر بين باكستان والهند أمر بالغ الاهمية في خلق بيئة آمنة يمكن فيها لشعبي البلدين ان يكرسا جهودهما كاملة للمساهمة العاجلة الخاصة بالتنمية الوطنية . ولهذا ، تحاول باكستان جاهدة بناء جو من الثقة المتبادلة والتفاهم مع البلد المجاور لنا . ونحن ندرك تماما ان الطريق الذي اخترناه قد يكون طويلا وشاقا ولكننا سنظل ، لا تهزنا النكسات العارضة ، مثابرين على متابعة طريق السلام وعلاقات حسن الجوار .

ولا يزال عرضنا بابرام ميثاق عدم اعتداء مع الهند في عام ١٩٨١ مبادرة هامة ترمي الى ازالة الخوف وانعدام الثقة . ولقد نظرنا على نحو بنايا ايضا في اقتراح ابرام معاهدة سلام وصداقة . وحققت المفاوضات الجارية بين الحكومتين لوضع نص متكامل تقديما مشجعا في ايار/مايو الماضي ومازلنا واثقين من انه يمكن رأب الفجوات بين المواقف المختلفة للطرفين .

ووفقا لسياستنا الثابتة القائمة على تعزيز علاقات حسن الجوار مع الهند ، ما زلنا على استعداد لاجيا وتكثيف المفاوضات ، واتخاذ خطوات عملية لبناء الثقة المتبادلة وتعزيز التعاون بين البلدين . وبنفس الروح ، نسعى الى تسوية عادلة وكريمة لمسألة جامو وكشمير تضمن قيام علاقات دائمة من الوثام وسلما دائما بين البلدين .

ان الأمم السبع في منطقة جنوب آسيا ، التي تشكل معا ربع البشرية ، تطلع اليوم بجهد قوى وتعمل بتصميم من أجل زيادة وتنظيم التعاون المتبادل من أجل التقدم الاجتماعي والاقتصادي لشعوبها وفقا لمبادئ المساواة في السيادة والمنفعة المتبادلة . وقد شاركت باكستان بنشاط في هذه العملية لأننا نؤمن بأنها سوف تساعد على تحسين الأحوال المعيشية لشعبنا . وسوف تساعد على ايجاد جو من الثقة والاستقرار والوثام في منطقتنا . وقد تم احراز تقدم هائل في وضع اطار للتعاون الاقليمي في جنوب آسيا ونتطلع الى مؤتمر القمة الذي سوف ينعقد في السنة المقبلة والذي سوف يكون في حد ذاته علامة على طريق تعزيز السلام والتفاهم في المنطقة .

ان باكستان ، بوصفها دولة ساحلية تقع على المحيط الهندي ، ملتزمة التزاما كاملا بهدف انشاء منطقة سلام في المنطقة وتعتبر ذلك عنصرا هاما في مسعى دول المحيط الهندي من أجل السلام والأمن . وننظر الى عقد مؤتمر للمحيط الهندي باعتباره خطوة في هذا الاتجاه . ونعتقد أن انشاء منطقة سلام في المحيط الهندي يتطلب تدابير عملية تؤدي الى القضاء على التنافس بين الدول الكبرى والوجود العسكري لها ، وحظر الأسلحة النووية من المحيط ومن أراضي الدول الساحلية وغير الساحلية . ويتعين على دول الاقليم ايضا ان تلزم نفسها بأن تسوى سلميا كل المنازعات القائمة وأن تضمن سيادة مناخ من الثقة والسلم والأمن فيما بينها .

لقد التزمنا في علاقاتنا مع الدول الكبرى التزاما كاملا بسياسة عدم الانحياز ، الأمر الذي يتسق ومصالح السلم والأمن في منطقتنا . ولن نكون طرفا في أي كتل أو أحلاف عسكرية ولن نمنح أية قواعد عسكرية لدول خارج المنطقة أو نتواطأ مع أحد ضد مصالح الآخرين . ان تطوير علاقاتنا مع الدول الكبرى ، ومع الدول الأخرى ، يقوم على

أساس الثنائية والمنفعة المتبادلة ، ونحن نرفض في أن نرى الدول الكبرى تساعد في عملية صنع السلام في منطقتنا .

ان الصراع المأسوي بين العراق وايران ، الذي دخل عامه الخامس الآن ، قد أدى الى خسائر ضخمة في الأرواح البشرية والى دمار هائل للثروة الوطنية . ان شعب باكستان يشعر بقلق وفضب عميقين ازاء استمرار هذا الصراع الذي لا يخدم مصالح البلدين ولا مصالح أى بلد آخر في المنطقة .

واذا ما استمر الصراع بغير كبح ، فان النيران التي تستنزف ايران والعراق اليوم يمكن ان تنتقل الى دول المنطقة الأخرى ، وتؤدي الى تورط دول خارجية في هذا الجزء الاستراتيجي من العالم . ولهذا ، فان باكستان بذلت جهودا مستمرة مستخدمة كل ما لديها من موارد على المستوى الثنائي ، أو كعضو في لجنة السلام الاسلامية ، لوضع حد عاجل لهذا الصراع بين الأشقاء . ونحن نأسف لاستمرار وتوسع نطاق هذا الصراع في شكل استعمال اسلحة كيميائية وهجمات على الملاحة الدولية . ونحث مرة أخرى المتحاربين على الاستجابة لرغبة المجتمع الدولي لوضع حد للأعمال العسكرية وتأييد كل الجهود الدولية الرامية الى تحقيق السلام ، بما في ذلك دور الوساطة الذي يقوم به الأمين العام ، الذي يستحق ثناء طيبا ، وبصفة خاصة على نجاحه في الوصول الى اتفاق لوقف الهجمات على مراكز السكان المدنيين .

لقد أدرجت مسألة الشرق الأوسط في جدول أعمال هذه الجمعية لما يربو على عقود ثلاثة ولا تزال تعتبر من بين القضايا التي تهدد السلم الدولي أشدها ايدانا بالانفجار . ويكمن جوهر هذه القضية في احتلال اسرائيل للأراضي العربية والفلسطينية ، وانكار الحقوق فير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، وتوسع اسرائيل الذي لا هوادة فيه على حساب جيرانها العرب . وبدلا من الاستجابة الى فرص السلام ، واصلت اسرائيل مخططها لضم الأراضي التي احتلتها منذ ١٩٦٧ وشرعت في سياسة منتظمة لتغيير الطابع التاريخي لهذه الأراضي ، ولا سيما من خلال انشاء المستوطنات .

ان احتلال الجنوب اللبناني يمثل بعدا جديدا في التوسع الاسرائيلي وفي محاولات اسرائيل لتأكيد سطوتها في المنطقة . ان فزوا اسرائيل للبنان بالاضافة الى تصعيده لنزاع الشرق الأوسط ، قد أثار موجة جديدة من العنف في المنطقة .

ورغم صلف اسرائيل ، يقدم المجتمع الدولي مرارا وتكرارا مقترحات يمكن ان تعودى الى قيام سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط . وفي العام الماضي ، طالبت الجمعية العامة بعقد مؤتمر دولي للسلام بشأن الشرق الأوسط . وقدم القادة العرب من قبل عناصر خطة سلام في فاس في أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ . وهناك مقترحات قدمها الرئيس ريغان في أيلول / سبتمبر الماضي ، والمقترحات الأخيرة التي قدمها الاتحاد السوفياتي في تموز / يوليه الماضي . وكل هذه المبادرات توضح ان طريق التسوية العادلة ما يزال مفتوحا . فيران ما يلزم ، هو بذل جهد متضافر من جانب المجتمع الدولي لاجبار اسرائيل على الاستجابة الفعالة لهذه المبادرات بهدف الاعتراف بضرورات السلام والأمن في المنطقة .

ان المبادئ التي يتعين ان تستند عليها تسوية الشرق الأوسط واضحة وقد تأكدت مرارا وتكرارا . وهي تتضمن : انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، وحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في دولة مستقلة في فلسطين ، وحق منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني وفي المشاركة على قدم المساواة في كل جهود السلام .

وان تحقيق هذه الشروط هو وحده الكفيل بأن يضمن السلم والأمن لكل دولة في الشرق الأوسط ، وأي جهد لتحقيق هذا الهدف عن طريق المراوغة فيما يتعلق بالمطالبات الجوهرية للسلام ، سوف يكون له أثر عكسي .

ان التزام باكستان بمبدأ عدم التدخل بكافة اشكاله في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، واضح كذلك في الموقف الذي اتخذته بشأن القضايا المتعلقة بالأقاليم التي تقع بعيدا عنا .

وبناء على ذلك أيّدنا دوما الدعوة الدولية لانسحاب جميع القوات الدولية من  
كمبوتشيا ، واستعادة حق شعبها في تقرير مصيره بعيدا عن أى تدخل أو ضغط من  
الخارج . وتهدد باكستان الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ، الحكومة الشرعية  
للبلد ، في نضالها من أجل التحرر القومي والاستقلال . ونأمل ان فييت نام السّتي  
عانى شعبها نفسه من أهوال الحرب سوف تعترف بعدم جدوى وجودها في كمبوتشيا ،  
وتحترم الطلب العالمي من أجل الانسحاب غير المشروط لقواتها .

اننا نعارض أيضا أى تطفل من جانب أى دول أجنبية في شؤون بلدان أمريكا الوسطى ، التي تناضل شعوبها للتغلب على المشاكل الاجتماعية الاقتصادية العميقة الجذور الموروثة عن الماضي . ان مبادرة السلم التي تقدمت بها مجموعة كونتادورا تتيح أفضل الآمال للتآلف والتقدم في المنطقة وتستحق التأييد من جميع البلدان .

انها لا هانة للبشرية أن تظل بقايا الاستعمار والعنصرية ترتع في الجنوب الافريقي . ونحن مقتنعون بأن شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا اللذين يشنان نضالا بطوليا ضد الاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى سوف يتحرران قبل مضي وقت طويل . وتؤيد باكستان هذا النضال تمام التأييد بل وستشاركهما الاحتفال بانتصارهما النهائي .

ان نظام بريتوريا العنصرى يفرض دستورا عنصريا جديدا في جنوب افريقيا ، في محاولة خبيثة لاطالة أمد نظام الفصل العنصرى بأشكال جديدة . وفي ناميبيا ، يواصل اللجوء الى العدوان والتدمير لحرمان شعب ناميبيا من الاستقلال .

لقد سعت بريتوريا الى اعاقة تنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا بربطه بقضايا دخيلة ، وبتكليف قمعها الوحشي لشعب ذلك الاقليم . وما دام النضال العادل للشعب الناميبى بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية مستمرا ، فمن المهم أن يمارس المجتمع الدولي بأقصى قدر من الضغط على بريتوريا لضمان تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) في وقت قريب وبأمانة ، كما نؤكد أيضا تضامنا مع دول خط المواجهة والدول المجاورة ، التي تعرضت مرارا لعدوان بريتوريا لا لشيء الا لانها تناصر قضايا العدالة والحرية في جنوب افريقيا وناميبيا .

في هذا العصر النووى يصبح نزع السلاح ضرورة أخلاقية ملحة . فسباق التسلح يهدد بقاء البشرية بكل ما في هذه الكلمة من معنى . وما دام مستمرا فهو يمثل تبديدا آثما للموارد البشرية والمادية . ان تكديس المخزون من المواد النووية والبعد الجديد لسباق التسلح الذى وصل الآن الى الفضاء الخارجى قد جاوزا منطقتى الردع ودواميته النظرية ولا يؤدى ان الا الى نتيجة لا مفر منها هي دمار الحضارة الانسانية . ان سباق التسلح لا يمكن ان يستمر دون كبح بل يجب وقفه وعكس اتجاهه .

ونحن مقتنعون بأن غياب المفاوضات سوف يذكي لهيب سباق التسلح النووي بدلا من أن يحد منه . لذلك نأسف لاستمرار انقطاع المحادثات الثنائية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن القذائف النووية المتوسطة المدى ، ووقف محادثات خفض الاسلحة الاستراتيجية . ونأمل مخلصين في استئناف المفاوضات قريبا .

ان قضية سباق التسلح تشير قلق جميع الشعوب ، وبناءً على ذلك يتعين على الامم المتحدة أن تلعب دورا رئيسيا في تنوير الفكر الدولي الجماعي بشأن نزع السلاح من أجل تحقيق أهدافها . ولا يزال الافتقار الى احراز تقدم ملموس بشأن قضايا نزع السلاح في اطار الامم المتحدة مصدر قلق بالنسبة لنا . ولا بد من استمرار الضغط داخل هذه الهيئة العالمية وكذلك خارجها لتأثير ابتكار المزيد من اسلحة التدمير الشامل ولمنع امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي .

ان المبادرات المحددة التي قامت بها باكستان في اطار الامم المتحدة بشأن ضمانات الأمن السلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية واقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا انما تنبع من نهج شامل نتبعه في الأمور المتعلقة بنزع السلاح . فنحن نرى أن جميع الجهود التي تبذل في مجال نزع السلاح النووي أو التقليدي ، سواء كانت عالمية أو اقليمية أو ثنائية ، وسواء كانت ذات طابع طويل المدى أو مؤقت ، تستحق تأييد المجتمع الدولي . وبالمثل ، نلاحظ وجود علاقة متبادلة قوية بين نزع السلاح ومناخ الأمن العالمي ونؤكد الحاجة الى تدابير بناء الثقة ، إذ أن التجربة أوضحت أنه لا يمكن أن تتحقق أهداف نزع السلاح في بيئة سياسية يسودها التوتر والصراع.

ان التزام باكستان الذي لا يتزعزع بعدم الانتشار النووي ، هذا الالتزام يتجلى في تأييدنا غير المحدود لتدابير نزع السلاح التي قدمت في اطار الأمم المتحدة ، وفي سعينا المستمر من أجل اقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا وفي مبادرتنا الخاصة باصدار اعلان مشترك بعدم حيازة دول المنطقة لاسلحة نووية ، وعرضنا على جارتنا الهند اجراء التفتيش على المنشآت النووية على أساس متبادل ، واستعدادنا لاستكشاف الطرق المؤدية الى الابقاء على منطقتنا خالية من الاسلحة النووية . ان

باكستان - كما أكد مرارا الرئيس ضياء الحق - ملتزمة وستظل ملتزمة بعدم ابتكار الأسلحة النووية أو السماح بوزعها على أراضيها .

ان احتدام الأزمة الاقتصادية واضح في عدد من الظواهر العالمية النطاق وهي الهبوط الحاد في مستوى النشاط الاقتصادي نتيجة انكماش الاستثمارات وزيادة الحماية وارتفاع مستوى البطالة . لقد كانت البلدان النامية أسوأ ضحايا هذه الأزمة ، التي خربت أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية قليلة المناعة ، الأمر الذي تفاقم نتيجة تدهور معدلات التجارة وانخفاض مستوى الطلب الخارجي على سلعها ، وارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض تدفق الموارد الرسمية والخاصة والعبء الساحق الذي لم يسبق له مثيل للدين الخارجي . ولقد احبطت الجهود الرامية لتحسين هذا الوضع الذي لا يحتل نتيجة لانعدام الارادة السياسية لدى البلدان الصناعية للشروع في حوار جاد لايجاد حلول طويلة الأجل لمشاكل الاقتصاد الدولي .

ان اخفاق اجتماعات متعاقبة مثل مؤتمر الامم المتحدة السادس للتجارة والتنمية الذي عقد في العام الماضي والمؤتمر العام الرابع لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية هذا العام لهو شاهد آخر يذكركنا بالموقف السلبي للبلدان المتقدمة التي تجلست لامبالاتها بالمحنة التي يعاني منها ثلثا سكان العالم في أن اللجنة المعنية باستعراض وتقييم تنفيذ استراتيجية النساء الدولية لعقد الامم المتحدة الثالث للتنمية قد اخفقت هي الأخرى في التوصل الى اى اتفاق . ومع ذلك ، هناك مثال آخر لهذا الموقف السلبي ألا وهو فشل المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا الصيف في الاتفاق على تدابير لصالح البلدان الافريقية التي تفاقم وضعها الاقتصادي الحرج بسبب القحط والمجاعة . وهذه حقائق اعترفنا بها جميعا .

وليس في ادعاءات الانتعاش التي تصدر عن بعض البلدان المتقدمة عزاء للبلدان النامية التي لاتزال تعاني من اتجاهات الركود الحالية .

ان التكافل والترابط الذي لا يمكن انكارهما بين اقتصادات البلدان النامية والمتقدمة النمو والحاجة المعترف بها الى نظام اقتصادي مستقر ومنتظم يستوجبان بشدة بدء حوار من أجل قيام علاقات اقتصادية متكافئة .

ان المجتمع الدولي ينظر منذ خمس سنوات في الاقتراح الخاص ببحث العلاقات الاقتصادية الدولية بحثا متكاملا ومتسقا وفي وقت واحد ، وذلك بالشروع في المفاوضات العالمية الشاملة . ومما يؤسف له حقا أن هذه المفاوضات لم تبدأ بعد بالرغم من الاتفاق العام الذي تم التوصل اليه أثناء الدورة الاستثنائية الحادية عشرة واثنا الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة التي أصدرت فيها قرارها ٣٤ / ١٣٨ .

لقد بذلت البلدان النامية كل جهد ممكن لكي تستجيب لشواغل البلدان الصناعية فيما يتعلق ببعض جوانب هذه المفاوضات ، كما أبدت مرونة كما يتضح ذلك من مقترحات مؤتمر القمة السابع لدول عدم الانحياز . ويحدونا الأمل في أن تبدى البلدان المصنعة مزيدا من الحساسية للاحتياج الى نظام اقتصادي دولي أكثر انصافا واستقرارا باتخاذ موقف مرن وايجابي من هذه المقترحات .

ان تعزيز التعاون بين البلدان النامية عنصر هام في سعيها لتحسين رفاهية سكانها وترشيد اقتصادياتها . ان الجهود التي تبذل في معظم هذه البلدان لتحقيق التعديلات اللازمة في المجال الاقتصادي كثيرا ما تتم بتكلفة اقتصادية واجتماعية وسياسية باهظة . وعلى الرغم من أن انجازاتها متباينة ، فانه لا يمكن التشكيك في التزامها باجرائها . ولئن كانت هذه الجهود تعتبر هامة فانها ليست بديلا لعلاقة أسلم وأكثر تعاونا بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية .

ونأمل أن تكون الدورة الحالية للجمعية العامة نقطة تحول للخروج بنا من الطريق المسدود الذي وصل اليه الحوار بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وان توفر الاطار المناسب للتدابير المفضية الى استعادة الثقة في التعاون الاقتصادي الدولي وارساء النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

ان المجتمع الدولي يواجه اليوم قضايا على درجة من الضخامة لم يسبق له أن واجهها من قبل . فشيح الغناء النووي ، والحرمان الذي يعاني منه قطاع كبير من البشرية ، والسرعة المذهلة للتقدم التكنولوجي المعاصر ، كلها أمور تمثل أخطارا وتحديات وفرصا لم يسبق لها مثيل . والسؤال المطروح علينا اليوم هو ما اذا كان لدينا بعد النظر والشجاعة للعمل بتضافر لنكفل عهدا من السلم والتقدم لهذا الجيل والأجيال التي ستخلفه . فلا يمكن في عصرنا الحاضر اعتبار السلم والبقاء مسألة مسلما بها . ولو ترك هذا الأمر وشأنه لانجرف عالمنا نحو الحرب والافناء الذاتي . ولا بد من بذل جهد واع وجماعي بعزم وتصميم لتحقيق أمل الأمم المتحدة في قيام عالم يسوده السلم والعدالة والرخاء .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥